



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع: 2021/.....

المبدآن: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

تحت إشراف:

د. ياسمينه ابراهيم سالم

إعداد الطلبة:

- إكرام مالوسي

- سنه مسعي

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	آمال قبائلي
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	داودي حمزة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ياسمينه إبراهيم سالم

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله، وله الشكر يكافئ نعمه
ويوافي مزيده، وصل اللهم وسلم وأنعم وزد وبارك على حبيبنا المصطفى
الهادي.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم والتقدير العميق إلى أستاذتي المشرفة
ياسمينة إبراهيم سالم تقديرا لما منحته لنا من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد
وتشجيع في إنجاز هذه المذكرة بالشكل المطلوب جزاها الله خيرا، كما
نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.
وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل أفراد أسرتي

إلى أستاذتي جزاها الله خيرا

إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي

إلى كل أحبتي ومن ساهموا في مساعدتي

إكرام

إهداء

أهدي ثمرة جهدي في هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل أفراد أسرتي

إلى أستاذتي جزاها الله خيرا

إلى كل الأصدقاء

ومن كانوا برفقتي وصحبتني أثناء دراستي

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: مدخل للتعريف بالشمول المالي

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

المبحث الثاني: سياسات ومبادئ وركائز الشمول المالي

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات الشمول المالي وحلولها

الفصل الثاني: مدخل للتعريف بالتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: علاقة التنمية الاقتصادية بالشمول المالي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول الشمول المالي في الجزائر

المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية

المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر

خاتمة

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة

تمهيد

نمى دور القطاع المالي تصاعديا ولعب دورا هاما في اقتصاديات الدول، وقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة، وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات. تم طرح العديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة، خاصة بعد الأزمة المالية 2007-2008.

التزمت المؤسسات العامة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان. وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك العالمي الشمول المالي كمحور أساسي في جدول أعمال التنمية العالمية، وعمل على تعميمه ونشره بين جميع الفئات كوسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة.

إشكالية البحث

الشمول المالي يعزّز ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بكل أبعادها، فقد تزايد اهتمام البنوك المركزية به، من هنا يمكن طرح التساؤل:

ما دور الشمول المالي في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية؟

من هذا التساؤل، يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما العوامل المؤثرة على مستويات الشمول المالي؟
- كيف يؤثر الشمول المالي في التنمية الاقتصادية؟
- ما تحديات ومعوقات الشمول المالي في الجزائر؟

فرضيات البحث

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن وضع الفرضيات الآتية:

- أهم العوامل المؤثرة على مستويات الشمول المالي نجد: نقص الثقة لدى المتعاملين في المؤسسات المالية، غياب استراتيجية واضحة للثقافة المالية إلى جانب عدم التحكم في التكنولوجيا؛
- يلعب الشمول المالي دورا هاما في التنمية الاقتصادية؛
- مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل بكثير من مستويات الدول العربية.

أهمية البحث

نحاول من خلال هذا البحث إبراز أهمية الشمول المالي وواقعه في الدول العربية، حيث يلعب الشمول المالي دورا هاما في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه وإتاحة النظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم ماليا لتمويل الشركات والمنشآت.

يمكن اختصار عوامل أخرى تعزز من أهمية البحث في العناصر التالية:

- ❖ دراسة مفهوم الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية؛
 - ❖ تحديد مدى مساهمة أبعاد الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
 - ❖ يرتبط تطور التنمية الاقتصادية بمدى تحقيق الاستقرار المالي.
- لهذا فإن الدراسات المقدمة في هذا المجال تعد تمهيدا لمجموعة من الدراسات الدقيقة اللاحقة التي يفترض أن تتعمق أكثر في حيثيات الموضوع، من أجل بناء قاعدة من المعلومات في هذا المجال.

أهداف البحث

من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال هذه الدراسة:

- بيان ما المقصود بالشمول المالي وأهميته في التنمية الاقتصادية؛
 - إبراز دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية؛
 - دراسة وتقييم الشمول المالي من حيث علاقته بالتنمية الاقتصادية.
- كل ما سبق ذكره يأتي في إطار تبني فكرة دعم الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية وضرورة تطويره.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن حصر الأسباب في ثلاث نقاط أساسية:

- الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع الشمول المالي؛

- إدراكا لمدى أهمية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية؛
- الحاجة الملحة إلى دراسات متخصصة في هذا المجال.

منهج الدراسة

نستخدم في هذا البحث المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي** المناسب لعرض المعلومات وتحليلها وذكر التفاصيل المتعلقة بجوانب البحث الأساسية؛
- **منهج دراسة حالة** في دراسة الشمول المالي وتقييم مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تتطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالشمول المالي في التنمية الاقتصادية، ويمكن الاختصار على ذكر الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالبحث وهي:

- دراسة فضيل البشير ضيف بعنوان: **واقع وتحديات الشمول في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة باتنة، 2019-2020: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرضت هذه الدراسة مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه، وبينت أهم خصائصه ومقوماته ومن ثم تحليل واقع الشمول في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، ووضع استراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع من خلال التأكد من ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

- دراسة حنين محمد بدر عجوز بعنوان: **دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية**، ترى وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة وتحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على حملة توعية لشرح مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات عبر البرامج والأنشطة أو عبر إنشاء موقع إلكتروني يهتم بمجالات المسؤولية.

- دراسة الكوازر، 2011: **"لماذا لم تتحول أغلبا البلدان النامية إلى بلدان متقدمة نمونيا"**؟ أشارت هذه الدراسة إلى أهم الأسباب التي تفسر فشل أغلب الدول النامية في مجال التحول منذ الحرب العالمية الثانية باستثناء الدول التي هي في مرحلة الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة. أرجع الباحث ذلك إلى عوامل

ومؤثرات متعددة داخلية وأخرى خارجية لتفسير بقاء الدول النامية دولا غير متطورة. ولتصحيح أوضاعها يرى الباحث أنه يجب على الدول النامية توفير مجموعة شروط أهمها: رأس مال بشري متطور، تدخل رشيد للدولة، تطبيق سياسات اقتصادية تراعي خصوصيات كل بلد والابتعاد عن الوصفات الجاهزة، ضرورة التكتل إقليميا مع التركيز على التنمية بدل النمو وهذا لأن الدول النامية والعربية خصوصا وخلال عدة عقود ركزت على النمو؛ إلا أنها انتهت بتعميق سوء توزيع الدخل وانتشار ظاهرة الفقر. توصل الباحث في النهاية إلى أن حل معضلة الدول النامية ليس حلا اقتصاديا بالمقام الأول بل إن الحل الاقتصادي هو حل تابع لمتغيرات أخرى منها الثقافي والاجتماعي والسياسي والتي تعتبر شروطا مسبقة للنمو والتنمية والتي في حال استمرار غيابها قد يصعب الحديث عن مراحل التحول وإن حصلت فهي غير مستدامة.

خطة البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول: مدخل للتعريف بالشمول المالي**، ويتضمن مفهوم الشمول المالي بشكل عام ومحاولة إبراز أهميته وأهم ركائزه، كما تم التطرق إلى مبادئه، وأخيرا المعوقات والتحديات التي تواجهه.
- **الفصل الثاني: مدخل للتعريف بالتنمية الاقتصادية**، يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية، وإبراز أهميتها وأهدافها، سياسات ونظريات التنمية الاقتصادية، وعلاقة الشمول بها.
- **الفصل الثالث: بعنوان دراسة تطبيقية حول الشمول المالي في الجزائر**، وينقسم إلى مبحثين: أولها دراسة حالة الشمول المالي في الدول العربية من خلال معرفة مؤشرات والتطرق إلى ترتيبها، ثانيها الشمول المالي في الجزائر من خلال أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي، المؤشرات الجزئية، وكذلك تحديات الشمول المالي في الجزائر والعوامل المساعدة في تعزيزه.

صعوبات البحث

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في البحث فهي:

- أن جل ما كتب في الموضوع عبارة عن أوراق علمية ومقالات لا تفي بإعطاء تصور كامل عن مختلف جوانب الدراسة؛
- صعوبات في الجانب التطبيقي لنقص البيانات والمعلومات الخاصة بالشمول المالي.

الفصل الأول

مدخل للتعريف بالشمول المالي

مقدمة الفصل الأول

حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم؛ حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة وانتشرت وازداد استخدامها ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه المعلومات.

من خلال هذا الفصل سوف نعطي نظرة عامة حول الشمول المالي وأهم سياساته وآثار ضعفه ضمن

المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي؛
- ✓ المبحث الثاني: سياسات الشمول المالي؛
- ✓ المبحث الثالث: آثار ضعف الشمول المالي وتحدياته.

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية 2008؛ حيث بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي. من خلال هذا المبحث سيتم التطرق للمطالب التالية:

- (1) المطلب الأول: نشأة وتعريف الشمول المالي؛
- (2) المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي؛
- (3) المطلب الثالث: خصائص وأبعاد الشمول المالي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي

لقد أصبح الشمول المالي ضرورة من ضرورات العصر الحديث؛ حيث يعزز الاستقرار المالي ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. الأمر الذي يستدعي منا التعرض لنشأة الشمول المالي ومفهومه.

أولاً: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة 'ليشون وترفت' عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

بدأ الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائل عام 2000؛ حيث كان هدفاً مشتركاً للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية. عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي عام 2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من اندونيسيا، موزنبيق وفيجي ومصر عام 2007.¹

¹ - محمد بن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 15، مجلد 8، الجلفة، 2018، ص 42.

ثانياً: مفهوم الشمول المالي

ليس هناك تعريف محدد للشمول المالي متفق عليه؛ بل نلاحظ وجود العديد من التعاريف، ونبرز من بينها ما يلي:

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية¹.

يمكن تعريف الشمول المالي على أنه إنشاء المؤسسات والأفراد في المجتمع لبعض المنتجات المالية التي تناسب احتياجاتهم بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير وخدمات الدفع والتحويل والتمويل والائتمان والتأمين والعديد من الخدمات والمنتجات المالية الأخرى².

يشير الشمول المالي إلى مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية ومدى الاستفادة منها بتكلفة معقولة في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب، بالإضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجاتهم³.

يتمثل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعت دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد. تعمل مجموعة البنك الدولي حالياً على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم⁴.

¹ - سميرة بولبحال وحاكمي نجيب الله، أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية، مجلة أبحاث، العدد 1 جوان، 2019 ص 25.

² - على إبراهيم، الشمول المالي ودوره في التطور المصرفي، تاريخ الإطلاع: 16-40-2021 في الموقع الإلكتروني: [www. Egy-press.com](http://www.Egy-press.com)

³ - بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، جامعة زيان عاشور الجلفة بالجزائر، 2019، ص 213.

⁴ - نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، إضافات مالية ومصرفية - الشمول المالي، سلسلة ثامنة، العدد 7، الكويت 2016، ص 1.

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية.¹

من تعاريف الشمول المالي السابقة الذكر، نلاحظ أنه اشتمل على عدة عناصر نذكر منها:

- ✓ وفرة الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة؛
- ✓ أن الشمول المالي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ قيام الشمول المالي بدمج جميع فئات المجتمع من جميع المستويات؛
- ✓ يعتبر الشمول المالي استراتيجية لمكافحة الفقر.

على ضوء ما سبق يمكننا تعريف الشمول المالي على أنه: استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المناسب، أو بمعنى آخر أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

تتزايد أهمية الشمول المالي بشكل كبير بالنظر إلى الأهداف المجتمعية التي يسعى إلى تحقيقها. وسنحاول في هذا المطلب التطرق لكل من أهداف وأهمية الشمول المالي.

أولاً: أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في أهمية تثقيف أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة، والتي تعمل على تحسين الظروف والواقع الاجتماعي والاقتصادي. وترجع أهمية الشمول المالي إلى ما يلي:

- (1) يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛ حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية؛ إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي.²

¹ - جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص 2.

² - بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، ص 49.

- (2) يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: وهذا من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛¹
- (3) تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛²
- (4) أتمنت النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمنت هذه الخدمات، بما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والليكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن 21.³

من خلال إبراز أهمية الشمول المالي يمكن ذكر بعض إيجابياته، فيما يلي:

- ✓ يساهم في حماية الأفراد من التعرض للاحتيال أو السرقات أو حالات الاستغلال؛
- ✓ التعامل المباشر مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية؛
- ✓ يوفر خدمات مالية بسيطة لكافة الأفراد وخاصة ذوي الدخل المنخفض؛
- ✓ يتيح خدمات مالية بأقل التكاليف واستشارات مالية من قبل البنوك والمتخصصين.

ثانيا: أهداف الشمول المالي

هناك جملة من الأهداف التي يسعى الشمول المالي للوصول إليها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتتمثل فيما يلي:⁴

- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين الوصول للمؤسسات المالية وطرق التمويل من أجل تحسين طرق المعيشة؛
- تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر؛

¹ - بنك الجزائر، الشمول المالي، الجزائر، 2017، ص1.

² - أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، جامعة النهدين، بغداد، 2018، ص32.

³ - آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قامة، عدد 3 مجلد 10، سبتمبر 2018، ص752.

⁴ - سيف الإسلام وخميس عبد الخالق قفيشة، واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة الخليل 2020، ص

- تخفيف مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ظهر اهتمام عالمي بالشمول المالي وتم إنشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات عالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة، حيث يرى البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل.

المطلب الثالث: خصائص وأبعاد الشمول المالي

هناك مجموعة من التجارب الدولية التي قامت بها الدول لتحقيق الشمول المالي والتي اختلفت من دولة إلى أخرى؛ حيث تميزت بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لكل تجربة التي دفعت بهذه الدول للقيام بعملية الشمول المالي.

أولاً: خصائص الشمول المالي

يتميز الشمول المالي بالخصائص التالية:¹

(1) استمرار تزايد امتلاك الحسابات المصرفية: تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ فتحو حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال تقديم الخدمات المالية على الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014-2017، وذلك أن 69% من البالغين يمتلكون حالياً حسابات مقابل 62% في عام 2014 و 51% في عام 2011. الغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظمة.

(2) أنماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية: إن ادخار النقود وإمكانية الحصول على الائتمان وإدارة المخاطر المالية هي جميعاً جوانب رئيسية للشمول المالي وتوضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالادخار والاقتراض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة، ويدخر الناس النقود بالطرق المختلفة فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية.

(3) زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية: قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تدشينها عام 2011 رؤى وأفكاراً حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات؛ ويتميز إصدار عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت؛ حيث يكشف عن

¹ - جمال محمود عطية وآخرون، التجارب الدولية في الشمول المالي (دراسة قياسية مقارنة)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 1، 2019، ص 85-86.

فرص غير مسبقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها.

ثانياً: أبعاد الشمول المالي

نظراً لتطور مفهوم الشمول المالي في السنوات السابقة أدى إلى تقسيم الشمول المالي إلى ثلاث أبعاد؛ وفيما يلي وصف لكل أبعاد الشمول المالي:

(1) **الوصول للخدمات المالية:** يشير بعد الوصول للخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، إذ يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية والفروع وأجهزة الصرف. يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، ولقياس بعد الوصول للخدمات المالية هناك عدة مؤشرات كما يلي:¹

✓ عدد نقاط الوصول لكل 10000 البالغين على المستوى الوطني مجزئة حسب نوع الوحدة الإدارية؛

✓ عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 1000 متر مربع؛

✓ حساب النقود الإلكترونية؛

✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدة الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

إن المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية غير وافية حالياً، حيث أن التكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي، الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصرف الآلي مثلاً، فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت باباً جديداً على الخدمات المالية الرسمية، والتي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول إلى الخدمات المالية. تلعب المراسلات المصرفية أيضاً دوراً هاماً في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المصرفية حيث أن التكنولوجيا والمراسلات المصرفية أدت إلى اتساع كبير لفرض الوصول المادي للخدمات المالية.

¹ - حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، 2017، ص12.

(2) **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، وهناك عدة مؤشرات قياس تدرج ضمن هذا البعد أهمها: ¹

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد كحساب ائتمان منتظم؛
- ✓ عدد حملة عقود التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكي بشكل دائم ومتواتر؛
- ✓ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- ✓ نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- ✓ نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض قائمة.

(3) **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحد في حد ذاته؛ حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية؛ حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهنيين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا، ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. ²

¹ - صليحة فلاق وسامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تقرير الشمول المالي بالعالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 1، مجلد 21، الشلف، 2020، ص 307.

² - بظاهر بخة وعقون عبد الله، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر، 2018، المركز الجامعي الخميس مليانة، الجزائر.

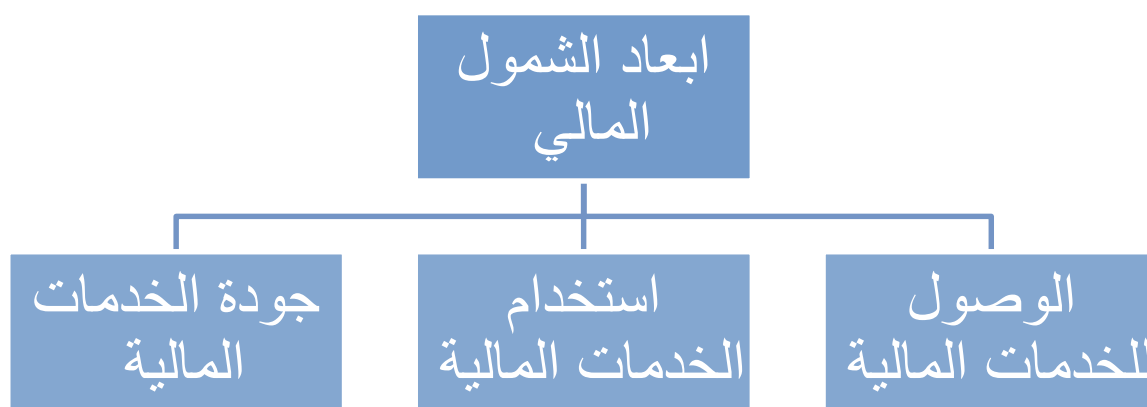
وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي يتم توضيحها كالآتي:¹

- أ. **القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛
 - ب. **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة؛
 - ج. **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛
 - د. **حماية المستهلك:** يظهر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة؛
 - هـ. **التثقيف المالي:** وقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛
 - و. **المديونية أو السيول المالي:** وهي سمة هامة للتعامل في النظام المالي ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقرضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة؛
 - ز. **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.²
- يمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

¹ - سورية شنبى والسعيد بن لخصر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، 2018، ص 110-111.

² - المرجع نفسه، ص 111.

الشكل رقم (01): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثاني: سياسات ومبادئ وركائز الشمول المالي

اعتمد الشمول المالي على مجموعة من المبادئ والركائز الأساسية له بالإضافة إلى مجمل السياسات الأخرى وسيتم التطرق إلى ذلك من خلال المطالب التالية:

- (1) المطالب الأول: سياسات ومبادئ الشمول المالي؛
- (2) المطالب الثاني: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي؛
- (3) المطالب الثالث: مظاهر الشمول المالي والعوامل المفسرة له.

المطلب الأول: سياسات ومبادئ الشمول المالي

بات الشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة حيث تلقى اهتماما عالميا من قبل المؤسسات المالية الدولية؛ حيث تميز بمجموعة من السياسات والمبادئ، ويختص هذا المطلب بتوضيح سياسات ومبادئ الشمول المالي.

أولاً: سياسات الشمول المالي

هناك ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة في حين أن حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية تلعب دوراً رئيسياً في تمكين الشمول المالي وفيما يلي شرح لمضمون هذه السياسات:

(1) **الوكيل البنكي:** أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في ت

(2) **سريع عجلة الشمول المالي،** حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصادياً. لا تحتاج الصيدليات ومكاتب البريد ومجلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء للشمول المالي، إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكناً حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف بعد إجراء التحويلات المالية، إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي، بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير؛¹

(3) **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات وتسهيل التحويلات المالية، كما عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وأقلت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية، إلى جانب جذب الزبائن عبر المتعاملين مع البنوك سابقاً؛ حيث أظهرت عدة دول نجاحاً باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي ففي الفلبين مثلاً سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة النقال العام 2004؛²

(4) **تنويع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر. ويشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإبداع الصغير تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية؛³

(5) **إصلاح البنوك الحكومية:** في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دوراً هاماً في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء؛ حيث تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة

¹ - سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2016، ص 20.

² - فتحية مبروكي وهاجر زيان، واقع الشمول المالي في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة باتنة، 2019، ص 16-17.

³ - المرجع نفسه، ص 17.

المتواجدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والسكان. ولتنفيذ برامج اجتماعية. في هذا الصدد؛ أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضيق كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيروت، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط؛¹

(6) **حماية المستهلك:** بيان المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية، يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، ويتعاطف هذا الخل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيداً، ومنه فإن التقدم بالشمول يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة. تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، ما يجعل من منع عمل هذه المؤسسات أمراً بالغ الأهمية بشكل عام. تعتبر عملية فشل حماية المستهلك كاستجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل؛ حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب؛²

(7) **سياسة الهوية المالية:** أن تحديد الهوية أمر بالغ الأهمية في جميع مجالات الحياة ومن شأن الهوية المعترف بها قانوناً تسهيل المعاملات بين الأشخاص والمؤسسات سواء كان ذلك لأغراض التعليم أو الصحة أو الخدمات الحكومية أو التجارية أو الأمور المتعلقة بالتمويل وحتى عام 2017 كان يوجد حوالي مليار شخص لديهم صعوبة في إثبات هويتهم، أي حوالي 40 % من سكان الدول النامية كما أن 19% من بين 1,7 مليار من البالغين الذين لا تقوم البنوك بخدمتهم ليس لديهم أوراق لإثبات شخصيتهم، وعادة ما يكون السبب الرئيسي في عدم حصولهم على حسابات هو عدم توفر المستندات اللازمة لديهم، وعليه بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض.³

¹ - حنين محمد بدر عجوز، مرجع سابق، ص 23.

² - صورية شنبی والسعيد بن لخضر، مرجع سابق، ص 112.

³ - حنين محمد بدر عجوز، مرجع سابق، ص 24.

ثانيا: مبادئ الشمول المالي

إيماننا من عدد المؤسسات الدولية بأهمية الشمول المالي، بدأ الاهتمام بعد الأزمة العالمية 2008 بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من طرف الدول وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي، فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تتلخص في عدة نقاط:

- (1) **القيادة:** غرس التزام حكومي واسع النطاق اتجاه الشمول المالي للمساعدة على تحقيق وطأة الفقر.¹
- (2) **التنوع:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقدم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية.²
- (3) **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، يتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.³
- (4) **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.⁴
- (5) **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.⁵
- (6) **التعاون:** خلق بيئة مواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأيضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.⁶
- (7) **المعرفة:** يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية؛ حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثقة يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.⁷
- (8) **التناسب:** وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة؛ بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتدليل المعوقات في التشريعات المالية.⁸

¹ - فضيل البشير، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، عدد 1، مجلد 6، 2020/6/29، ص 477.

² - الهويات الرقمية وتعميم الخدمات المالية، متاح على الموقع: <https://www.findegateway-org> تاريخ الاطلاع 2021/4/30.

³ - المرجع نفسه، ص 11.

⁴ - فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، عدد 4 مجلد 7، الشلف، 2019/12/31، ص 11.

⁵ - المرجع نفسه، ص 11.

⁶ - أحمد نوري حسن، مرجع سابق، ص 36.

⁷ - نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، 2019/9/6، ص 165.

⁸ - المرجع نفسه، ص 165.

(9) إطار العمل: الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي بما يعكس المعايير الدولية والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة؛ نظام متناسب ومرن ويستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وشروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها إلكترونياً، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمترايط على نطاق واسع.¹

المطلب الثاني: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي

هناك أربع محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي تشمل تطوير البنية التحتية المالية، توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي.

أولاً: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي

تتمثل الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي في العناصر التالية:

- 1) دعم البنية المالية التحتية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية، لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له ويتعين تحديد متطلبات تجهيز البنية التحتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، تتضمن الأولويات ما يلي:²
 - تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص للتمويل المتناهي الصغر، ذلك بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية؛
 - توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات؛
 - تطوير نظم الدفع والتسوية القومية، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها من المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

¹ - فضيل البشير ضيف، مرجع سابق، ص 478.

² - حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 23، 2020.

- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفعالية عالية؛

(2) **الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافية وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وجودة عالية، تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة؛¹

(3) **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ ومن ثم تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية أخذاً في الاعتبار ما يلي:²

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية والمنتجات، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة بسهولة وبتكاليف معقولة وشفافية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛
- قيام الجهات الرقابية بمواجهة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛
- إعادة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

(4) **التثقيف المالي:** يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة وبتزايد اهتمام الحكومات بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي. فوفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان لدى 34 دولة

¹ - مفتاح غزال ومراد بركات، الثقافة المالية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاديات معاصرة، 2020/1/3، ص 49.

² - صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، محافظي المصارف المركزية ومصارف النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ص 9-10.

استراتيجيات لمحو الأمية المالية فيها. تبذل الدول الأخرى جهودها لتبني هذه الاستراتيجيات وهو ما ساعد على تضاعف عدد استراتيجيات التثقيف المالي المتبناة عالمياً خلال السنوات الخمس الأخيرة.¹

يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم متكامل مالي، والوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.

ثانياً: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

كشفت الدراسات أن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي هي وجوب التعايش المشترك فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما يكون قطاعاً واسعاً من النظام الاجتماعي والاقتصادي مستبعداً مالياً. أن الشمول المالي لا يرتبط بالاستقرار المالي فقط بل يرتبط بالاستقرار النقدي أيضاً.²

يؤدي ذلك إلى وجود ارتباط بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين:

1) اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي يؤدي إلى النتائج التالية:

- وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعاً، له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار) ومن ثم تخفيف المخاطر النظامية؛
- يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛
- لقدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

2) اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي: يؤدي إلى النتائج التالية:

- يبني الاستقرار ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالاً على الانضمام إلى القطاع المالي؛

¹ - هبة عبد المنعم وكريم زايدي، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات المتحدة، ص 20.

² - أيمن بوزانة ووفاء حمبوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادية 2021، ص 80.

- يؤثر الاستقرار بشكل ايجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس ايجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، ومن ثم إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

من خلال الربط بين المفهومين نجد أن الشمول المالي يحقق مجموعة من الايجابيات تساهم في تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي على النحو الآتي¹:

✓ يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى تنوع الأصول المصرفية بدرجة أكبر وزيادة وتنوع محافظ الائتمان، مثل عمليات الإقراض إلى الشركات الأكثر حجما والتي تسهم في الحد من المخاطر الإجمالية لمحفظه الإقراض والتقلبات التي تتعرض لها بالإضافة إلى التقليل من مخاطر الترابط المالي؛

✓ زيادة عدد المدخرين الصغار يزيد من حجم قاعدة الودائع واستقرارها نتيجة تعدد الفئات المشمولة بخدمات القطاع المالي الرسمي وتوفير قدر عال من السيولة فهو أكثر دعما للسيولة، مما يقلل من اعتماد المصرف على التمويل غير الأساسي الذي يميل إلى أن يكون أكثر تقلبا خلال الأزمات وهذا يقابله تقليل في المخاطر الدورية؛

✓ يسهم الشمول المالي في تحسين فعالية السياسة النقدية مما يؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي، كما يمكن للاستقرار أن يحقق نتائج ايجابية تخدم الشمول المالي في تحقيق أهدافه المنشودة المتمثلة فيما يلي:

- الاستقرار المالي يبني ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل مما يجعل من المرجح أن يرغب الأفراد في أن يتم شمولهم ماليا؛
- يؤثر الاستقرار المالي ايجابيا على عوامل التضخم وأسعار الفائدة التي يمكن أن تقلل من الأسعار الرسمية (الفائدة الاسمية) مما يزيد من احتمالية توفير الخدمات المالية لمحدودي الدخل بكلف معقولة؛
- يمكن للقطاع المالي الشامل أن تكون له شرعية سياسية وذات تأثير أكبر للحد من خطر عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والذي بدوره يقلل من عدم الاستقرار المالي.²

¹- عبد الرحمن نجم عبد المشهداني، الشمول المالي وفعاليتيه في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي، ص54.

²- المرجع نفسه، ص55.

المطلب الثالث: مظاهر الشمول المالي والعوامل المفسرة له

للشمول المالي عدة مظاهر أو عوامل أساسية مؤثرة على استقراره سنحاول التطرق لها.

أولاً: مظاهر الشمول المالي والعوامل المفسرة له

إن ما يميز الشمول المالي وجود ثلاث مظاهر أساسية سنفصلها في هذا العنصر:

(1) **التحرير المالي:** إن التحرير المالي أو ما يطلق عليه تحرير حساب رأس المال ومعاملاته المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، (الاستثمار في الأوراق المالية ومعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، وكذلك المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والودائع غير المقيمة واقتراض البنوك من الخارج وعلى القروض والودائع الأجنبية، وكذلك المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية)، ارتبط ارتباطاً وثيقاً هذا التحرير المالي بما يسمى بعولمة الأسواق المالية، وأصبحت الأسواق المالية أكثر الآليات التي تربط دول العالم ببعضها البعض والتي تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى، حيث عملت تلك الأسواق المالية العالمية على تعميق العولمة ومن ثم الشمولية المالية¹؛

(2) **قاعدة 3D:** إن الوضعية التي أقرتها التطورات السابقة مهدت في بداية الثمانينات لبروز ظواهر مالية وقانونية غير مسبقة عاشتها الأسواق المالية عرفت بقاعدة 3D، ساهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية، ومن ثم إحداث تطور كبير في نشاط المؤسسات والأسواق المالية. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:²

أ. **تغير القوانين والتنظيمات:** وهو أن تقوم البلدان بإلغاء أو تجديد كل القوانين والتنظيمات التي كانت قيد عمل المؤسسات والأسواق المالية وإدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، والمتمثلة في المشتقات المالية (الاختيارات، العقود المستقبلية، المبادلات، العقود الآجلة) إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف؛

ب. **تقليص دور الوساطة في التمويل:** وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة للتمويل للجوء المباشر إلى الأسواق المالية بدلاً من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعنى الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والمصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف

¹ -ميسم الصغير، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد، العدد2، جوان 2012، ص07.

² -نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، 2013 - 2014، ص50 - 51.

عمليات التوظيف والاقتراض. غير أن ذلك لم يفقد البنوك مكانتها ضمن المؤسسات المالية وأهميتها في تمويل الاقتصاد؛

ج. **عدم الفصل بين مختلف أقسام أسواق رأس المال:** وهو ما يعني رفع وإلغاء الحواجز القانونية والإدارية داخليا، من خلال فتح مجال العمل للمؤسسات المالية في كل أقسام السوق المالي، وكذلك تمكين المؤسسات المالية المحلية من ممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة الواحدة. فالعولمة المالية لا تعني فقط انفتاح الأسواق القطرية على بعضها البعض، ولكن أيضا انفتاح الأقسام الموجودة داخل هذه الأسواق وتوسعها.

(3) **المشتقات المالية:** ظهرت العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى بالمشتقات المالية وهي أدوات الاستثمار التي تمنح مستخدميها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه، أو حق إجراء تسويات نقدية عندما يحدث هناك تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو أسعار الصرف للعمولات الأجنبية الرئيسية، وهذه الأدوات إن استخدمت بطريقة جيدة يمكن أن تخفض المخاطر التي يتعرض لها أي متعامل اقتصادي وتعزز استقرار أرباحه في السوق ومن بينها: المستقبلات، الخيارات، المبادلات والعقود الآجلة¹.

ثانيا: العوامل النفسية التي تحول دون انتشار الشمول المالي

هناك عوامل عديدة مؤثرة في العرض والطلب في مجال الخدمات المالية تحول دون حصول الأفراد والشركات على هذه الخدمات، وهذا ما يعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم. وأهم هذه العوامل ما يلي²:

- ✓ يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية كون بعضهم لا يتعاملون مع البنوك، وكون البعض الآخر لا يمتلكون أموال إضافية؛
- ✓ عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية وهذا أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية؛
- ✓ أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها؛
- ✓ عدم الثقة، ففي حال وجود قطاع مالي متخلف قد تكون ثقة الناس في المؤسسات المالية معدومة أو يكون مستوى المعرفة المالية أو الإلمام بالشأن المالي محدودا لديهم؛

¹ -صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد2، جوان 2019، ص202.

² -مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل أبرز التحولات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، ص08.

- ✓ انتشار ظاهرة تخفيف المخاطر؛ حيث تعتمد بعض البنوك إلى قطع علاقتها المالية مع جهات أو مؤسسات أو أفراد تعتبرها مرتفعة المخاطر؛
- ✓ الاعتبارات الدينية والتي غالبا ما تحول دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية من خلال التأكد من أن التعامل هو مخالف للعقيدة التي تتبعها. مثلا المعاملات الربوية التي ينفر منها المجتمع الإسلامي.

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات الشمول المالي وحلوله

يواجه الشمول المالي عدة تحديات ومعوقات، فضعف الشمول المالي يترتب عنه مجموعة من الآثار تستلزم وضع استراتيجيات لمعالجته، وللشمول المالي مظاهر وعوامل مفسرة له. سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى هذه العناصر من خلال المطالب التالية:

(1) المطالب الأول: آثار ضعف الشمول المالي واستراتيجيات معالجته؛

(2) المطالب الثاني: تحديات ومعوقات الشمول المالي.

المطلب الأول: آثار ضعف الشمول المالي واستراتيجيات معالجته

يواجه الشمول المالي ضعف تترتب عنه مجموعة من الآثار تتطلب وضع أدوات واستراتيجيات لمعالجة هذا الضعف.

أولاً: آثار ضعف الشمول المالي

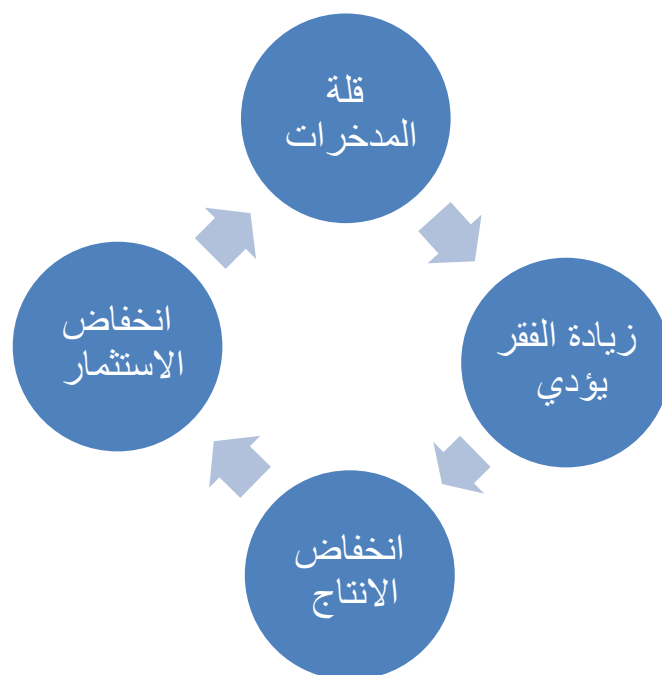
يترتب على ضعف الشمول المالي عدة آثار يمكن إيجازها فيما يلي:¹

(1) **الفقر والبطالة:** إن تحقيق الشمول المالي له ارتباط وثيق بالدخل فكلما كان الدخل مرتفع كانت نسبة الشمول المالي مرتفعة ويؤدي ذلك إلى انخفاض الفقر وهذا يؤدي إلى حرمان المجتمع من طاقته الإنتاجية وهذا يؤدي إلى ما يعرف بحلقات الفقر المفرغة،

التي نلخصها في الشكل الموالي:

¹ - بوطلاحة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته، مجلة اقتصاد المال والأعمال، عدد 2، المجلد 4، ص 149-150.

الشكل رقم (02): حلقات الفقر المغلقة



المصدر: محمد بوطلاعة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته، مجلة الاقتصاد المال والاعمال، ص 148.

(2) **التفاوت وعدم المساواة:** يعد التفاوت في الدخل والثروات والتوزيع غير العادل من الأدوات التي تعمل على إضعاف الشمول المالي؛

(3) **التضخم:** يؤثر التضخم على ضعف الشمول المالي حيث يعمل على التآكل الخفي للقدرة الشرائية للأصول النقدية، حيث أن الدول يحدث فيها التضخم تلزم رفع الاحتياطي الإلزامي وهذا يؤدي إلى تقليل نسبة الأموال تحت تصرف البنوك لأغراض التمويل وهذا يقلل من نسبة الشمول المالي؛

(4) **الاكتناز:** حيث أن هناك علاقة عكسية بين الاكتناز والشمول المالي فتجميع الأموال واكتنازها يعمل على إبعاد الأفراد الذين لا يستطيعون تحمل التكلفة التمويلية ولا تتوفر لديهم ضمانات كافية وبالتالي عدم قدرتهم على استخدام القدرة المالية ومن ثم لا تحقق أبعاد الشمول المالي.¹

ثانياً: أدوات معالجة ضعف الشمول المالي

تسعى أغلب الدول إلى تبني استراتيجيات مختلفة لرفع الشمول المالي وتتمثل أساساً في²:

¹ - المرجع نفسه، ص 150.

² - المصدر نفسه.

- (1) تمويل المشاريع الصغيرة: وذلك من خلال تقديم التمويل إلى الفئات الفقيرة، حيث أن هناك علاقة طردية بين المشاريع الصغيرة ونسبة الشمول المالي؛
- (2) التثقيف المالي: حيث تعد الثقافة المالية من الأدوات التي تحقق الشمول المالي حيث يقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛
- (3) حماية المستهلك: ذلك من خلال النظر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات الشمول المالي

من خلال أسباب الشمول المالي يمكن لنا معرفة تحديات الشمول المالي التي تشمل الفقر والأنظمة التشريعية غير المناسبة، وتفشي الفساد والمحسوبية، ومحو الأمية ومحاربة البطالة، صعوبات في استخدام التكنولوجيا، عدم جدوى أو تعقيد المنتجات البنكية، الحروب والصراعات، الربا في النظام الاقتصادي الحالي¹.

أولاً: تحديات الشمول المالي

- يتعرض الشمول المالي للعديد من التحديات والمعوقات ومن بينها مايلي:
- ✓ ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء وفقراء الريف؛
 - ✓ زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية؛
 - ✓ التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة؛
 - ✓ ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومهمة حسب احتياجات المستهلك؛
 - ✓ وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكيف وهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف؛
 - ✓ على الصعيد العالمي، يصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان؛

¹ - بهناز علي القره، الشمول المالي، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، لندن، 2017، ص35.

✓ ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني خصوصا على صعيد الائتمان المقدم للأفراد.

ثانيا: حلول للتحديات التي تواجه الشمول المالي

توجد بعض الحلول للتحديات التي تواجه الشمول المالي والتي يمكن أن تسهم في تطويره، نذكر منها ما يلي: ¹

✓ تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الالكترونية؛

✓ إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛

✓ التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛

✓ تنوع وتطوير المنتجات والخدمات في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة مخصصة للفئات الفقيرة؛

✓ ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية؛

✓ زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لدفع الشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة؛

✓ وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات ومشاريع الشمول المالي، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع، وذلك لضمان نجاحها ووصولها إلى القطاعات المستهدفة؛

✓ تعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال أجهزة الاتصالات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي؛

¹ -اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، 2017، ص8-9.

✓ تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي ويساهم في توسيع قاعدة العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة؛¹

✓ ضعف البنية التحتية ونقص بها ضعف المكونات الأساسية لها، والتي تظهر الكثير من المشاكل التي تعيق الشمول المالي ومنها:²

- معوقات عدم مواءمة البيئة التشريعية: أي أن البيئة التشريعية التي تنظم النشاط المصرفي لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضح القوانين مسبقاً أي قبل حدوث ما أعدت لأجله؛

- ضعف الشبكة المصرفية: أي يجب ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على التطوير بعد الانتشار المصرفي على المستوى الوطني، وهو ما يسمح بفتح وكالات بنكية جديدة ومنح الاعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل؛

- وسائل الدفع وأنظمة التسوية: للأسف الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدت أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية؛

- قواعد البيانات: إن مكاتب الاستعلام الائتماني، التي كان معمولاً بها سابقاً، لم تعد تؤدي دورها، بالإضافة إلى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية؛

- العنصر البشري: ضعف مسارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف مما أدى إلى تفشي عمليات الاختلاس أو عدم احترام الإجراءات الرقابية، الأمر الذي أضعف الثقة في العلاقة بين البنك والزبون؛

- آليات معالجة ملفات القروض: حيث يشتكي الأفراد والمؤسسات من ثقل إجراءات طلب القروض خاصة ما يتعلق بفترة دراسة الملفات والشروط التعجيزية التي تخص القروض، أضف إلى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات؛

¹ - اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادلات العربية لتعزيزه، الأمانة العامة - إدارة الدراسات والبحوث 2017، ص 9-8.

² - عمار ياسين أوسياق وشفافية شاي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020، ص 125-128.

- **ضعف الحماية المالية للمستهلك:** إن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية، يسمح بتعويض الزبون، في حالة إفلاس بنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة تغير منخفضة نسبيا لا تحفز على الادخار؛
- **الخدمات التقليدية:** هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة، وتطبق نفس معدلات الفائدة، ماعدا بعض الحالات الاستثنائية التي تنفرد فيها المصارف الخاصة بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة وهو ما يعد استغلالا ماليا؛
- **نقص الثقافة المالية:** يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي الظاهرة المنتشرة في بعض الدول على عكس دول الخليج، التي تعرف مستويات عليا من الشمول المالي، تترجمها نسبة تثقيف مالي مرتفعة¹.

¹-عمار ياسين أوسياق وشافية شاوي، المرجع السابق، ص 127-128.

خاتمة الفصل الأول

إن للشمول المالي أهمية كبيرة حيث أنه يساهم في إيصال كافة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بتكلفة معقولة وضمان إستمراريتها، كما يهدف إلى الحد من الفقر وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من الدول لقدرته على معالجة العديد من المشكلات، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، إلا أننا نجد أن هناك بعض الدول العربية لا تزال نسب الشمول فيها متدنية الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير استراتيجيات متميزة وابتكار آليات جديدة تسهم في تطوير الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

الفصل الثاني

مدخل للتعريف بالتنمية

الاقتصادية

مقدمة الفصل الثاني

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي للخروج من التخلف الاقتصادي. والتنمية الاقتصادية عملية ليست سهلة أو تقليدية، بل عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل. ولن يتحقق التقدم إلا بإتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة. وتعددت النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية بدءاً بالأفكار العامة حول التطور الاقتصادي التي جاء بها التجاريون والفيزيوقراطية والكلاسيك وصولاً إلى نظريات التنمية الحديثة التي اختلف فيها المفكرون حول العوامل المؤثرة والأسباب المؤدية لتحقيق التنمية.

على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

- ✓ المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية؛
- ✓ المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية؛
- ✓ المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية حيث بدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ظهرت العديد من التحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التنمية الاقتصادية من جوانبها المختلفة. سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- (1) المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والفرق بينهما؛
- (2) المطلب الثاني: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية وعناصرها؛
- (3) المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

التنمية مفهوم لقي جدلا واسعا في الدراسات السابقة باعتباره يمثل محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان، وفيما يلي تعريف كل من النمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما¹.

أولاً: تعريف النمو

يعني النمو الاقتصادي تحسن مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الوطني) يفوق المعدل السكاني. فإذا زاد عدد السكان ببلد ما خلال فترة زمنية معينة بنفس نسبة زيادة الناتج الوطني الإجمالي؛ لا يعد نمو اقتصاديا بل يعد توسعا اقتصاديا. كما أنه لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

يعرف كذلك النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي².

إضافة لما سبق يُعدّ النمو الاقتصادي الزيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن³.

¹ - ليلي بعوني، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسات مقارنة لنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسة في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 777.

² - كبذاني سيدي حمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2012-2013، ص 17.

³ - فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان-، 2015، ص 33.

من خلال التعاريف السابقة النمو الاقتصادي هو الزيادة في قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات مقارنة بفترة زمنية سابقة، أو زيادة قيمة الدخل الحقيقي باستغلال الموارد المتاحة.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، ومن ثم إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.¹

كما تعرف بأنها عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة، وفي هذه الحالة لابد أن يدخل عنصر السكان ومعدل النمو السكاني في المجتمع، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني فإن دخل الفرد في المتوسط لابد أن يزداد، واستطاع المفكر الإسلامي والاقتصادي خورشيد أحمد أن يقدم المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الإنسان وتقديم الحلول المناسبة له، حيث أن التنمية الاقتصادية في الإسلام تتضمن أمورا وهي (الشمولية، التوازن، الجهد التنموي يهتم بالإنسان، التنمية في الإسلام هي نشاط متعدد الأبعاد، الاستخدام الأمثل للموارد) وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإنساني تنمية للأفراد والمجتمعات ماديا وروحيا وأخلاقيا، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومما يدل على اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام.²

تعرف كذلك بأنها تقوم بتحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من: هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.³

هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع لتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجيا.⁴

¹- عبير مصطفى عبد الفتاح، التنمية الاقتصادية في مركز الرشيد، مجلة مركز البحوث الجغرافيا والكارتوجرافية، سنة 2010، العدد 31، الهيئة المصدرة عواد حامد محمد موسى وآخرون، جامعة المنوفية، ص 142.

²- قيس عماد أحمد العدوان، أثر التبادلات جاري على التنمية الاقتصادية في دول ختارة من العالم الإسلامي، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة آل البيت عمادة الدراسات العليا، المعهد العالي للدراسات الإسلامية سنة الجامعية 2017-2018، ص 11.

³- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص -النظريات -استراتيجيات -المشكلات، مطبعة BP البحيرة 2008، ص 82.

⁴- مخام عطية وطامن مسعود، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 18، العدد 03، جامعة الجلفة، ص 166.

ثالثا: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

نوجز بعض النقاط للفرق بينهما:¹

- ✓ يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة، أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما؛
- ✓ النمو الاقتصادي تراكم كمي للسلع والخدمات، والتنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع؛
- ✓ النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية الاقتصادية لا تكون إلا على المدى الطويل؛
- ✓ التنمية الاقتصادية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو الاقتصادي هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل؛
- ✓ النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية، والعكس غير صحيح؛²
- ✓ النمو الاقتصادي لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي والتنمية الاقتصادية تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه؛
- ✓ النمو الاقتصادي لا يمكن الجزم أو الحكم على تطور الدولة على معدل النمو، والتنمية الاقتصادية يمكن اعتماد مؤشرات التنمية للحكم على تطور الدولة.³

يمكن تلخيص الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية فيما يلي:

الشكل رقم 01: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

معيار الاختلاف	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
الاستعمال	يستعمل مصطلح النمو الاقتصادي في الدول النامية	يستعمل مصطلح التنمية في الدول تقدما
نوع التراكم	كمي	نوعي
المدى الزمني	يحدث في المدى القصير	تحدث في المدى الطويل
مصدر الدخل القوي	لا يهتم بزيادة مصدره	تهتم بزيادة مصدره

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

الجدول السابق يعرض أهم الاختلافات بين المصطلحين، وعلى الرغم من ذلك فإن كليهما له دور أساسي في التطور الاقتصادي وخدمة جهود تحقيق الاستقرار وتحسين الوضع الاجتماعي.

¹- ضيف محمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2002)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2014-2015، جامعة الجزائر 3-، ص19.

²- بعوني ليلي، المرجع السابق، ص 780-781.

³- تنفوت وفاء، التنمية مبادئ ومفاهيم عامة، مقياس نظرية التنمية الاقتصادية، السنة الجامعية 2019-2020، ص19.

المطلب الثاني: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية وعناصرها

لابد من وجود عوامل لظهور التنمية وكذلك العناصر التي تصحح الاختلالات التي تمس التنمية.

أولاً: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية:¹

- ✓ سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية؛
- ✓ ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929-1943 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة؛
- ✓ الحرب العالمية الأولى والثانية (1939-1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي؛
- ✓ حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية؛
- ✓ التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والمتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها؛
- ✓ نشأ المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.

ثانياً: عناصر التنمية الاقتصادية

من بين عناصر التنمية الاقتصادية نجد:²

- 1) خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: إن التنمية الاقتصادية تقتضي لنجاحها متطلبات عديدة لإعداد المجتمع للدخول في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المتطلبات في تغيرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع؛

¹ - رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص15-16.

² - بن كردة رشيد، أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة "مركز الضرائب"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017، ص21.

أ. **في المجال السياسي:** إن أحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي حيث أنه يحقق شرطا أساسيا وهو السيطرة الوطنية على المواد المتاحة للمجتمع، ومن ثم تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها بالشكل الذي يتوافق مع خصوصيات وحاجات المجتمع. كذلك يترتب على تحقيق الاستقلال الاقتصادي زيادة الموارد المتاحة للمجتمع؛

ب. **في المجال الاجتماعي:** إن التنمية الاقتصادية تتطلب تغير في القيم والعادات وسلوك الأفراد ونظرتهم إلى النشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية بما يتلائم مع احتياجات التنمية؛

ج. **في المجال الثقافي:** إن العملية الاقتصادية تتطلب تغييرا جوهريا في مناهج التعليم السائدة، ذلك لخلق العقلية المنهجية القادرة على مواكبة التقدم العلمي والأخذ بأسبابه، الأمر الذي يؤدي لخلق العقلية العلمية والنقدية المتسائلة الراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييره؛ وتوفير أعداد كبيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية وذلك بإزالة كافة العوائق والعقبات أمام اختيار الكوادر الإدارية ذات الكفاءات العالية؛

د. **في المجال الاقتصادي:** إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب رفع معدل الاستثمار وهذا يقتضي خلق المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع، وتوجيه الموارد الاستثمارية، إزالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، إنشاء المؤسسات المالية القادرة على تأمين الضمان الزراعي لصغار الفلاحين.¹

(2) **حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة:** إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، ومن خلالها يحقق المجتمع إشباعا لحاجاته الضرورية، وبهذا فإن التنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكثر نسبة من السكان، بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.²

(3) **اختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية:** المقصود هنا هو رسم استراتيجية الإنماء المناسبة لظروف المجتمع، لذلك يمكن تعريف الاستراتيجية الاقتصادية بأنها فن في استخدام الموارد الاقتصادية، لتحقيق الأهداف الاجتماعية الوطنية، وهذه الاستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة منها:

- طبيعة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني ودرجة نموه وهيكلته الإنتاجية؛

- حجم وطبيعة الموارد الطبيعية؛

- مدة توافر الموارد البشرية ونوعيتها ومستوى مهارتها؛

¹- المرجع نفسه، ص21.

²- بن يطو حياة، التأمينات الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء" CASNOS "مستغانم، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية نفوذ وتأمينات، 2015-2016، ص27.

- طبيعة الظروف الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني مثل حالة الحرب مع إسرائيل.

(4) **توسيع حجم السوق الداخلية من أجل النشاط الاقتصادي:** يفرض حجم السوق والعلاقات السائدة فيه قيودا على تنفيذ خطط التنمية ويؤثر بشكل كبير على مستوى النشاط الاقتصادي، إذ ليس للسوق انعكاسا على النشاط الاقتصادي فقط، وإنما يقوم بدور في توجيه النشاط الاقتصادي وتحديد مستواه، وهذه الأهمية للسوق لا تنفي كونه جزءا من النظام الاقتصادي العام، والعلاقات السائدة فيه تعكس قوانين هذا النظام. كما يعكس السوق علاقة العناصر الاقتصادية ودور كل منها. فالسوق هو المؤسسة التي تؤمن الموازنة ما بين العرض والطلب بواسطة الأسعار.

(5) **التصنيع (إيجاد قاعدة صناعية للمجتمع):** تعد عملية التصنيع محور عملية التنمية الاقتصادية إذ يمكن فيها القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية، ويترتب على التصنيع تنويع الاقتصاد الوطني وذلك بتقليل من الاعتماد على محصول واحد أو محصولان. فالتصنيع يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية المصدرة، ومن ثم القضاء على اختلال هيكل الصادرات. ومن ثم فإن عملية التصنيع تتطلب:

- خلق إطار ملائم لنجاحها، أي إجراء تغييرات أساسية لتمهيد لها وتدفعها إلى النجاح؛
- ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تطور وتقدم قوى الإنتاج والارتفاع في الطاقة الإنتاجية ومن ثم الدخل الوطني مما يدفع إلى القضاء على الاختلال في العلاقة بين الموارد البشرية والمادية.

(6) **رفع مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثمار):** يجب رفع معدل الاستثمار في الصناعة بحيث ألا يقل حجم الاستثمارات عن حد معين وذلك لمواجهة العقبات الأساسية أمام عملية النمو الصناعي، والمتمثل في ضيق نطاق السوق المحلي للاستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة على اتساع حجم السوق والنتيجة عن الارتباط الرأسي والأفقي بين الصناعات. ففي أثناء عملية النمو الاقتصادي فإن معدل النمو لصناعة معينة يتأثر بمعدل التوسع في صناعة أخرى. فتوسع صناعة (أ) في السوق يؤدي للتوسع الصناعة (ب) نتيجة لتوسع حجم السوق للصناعة. ومن ثم فإن توسع السوق بصورة عامة يخلق وفورات خارجية.¹

¹ - بن كرده الرشيد، مرجع سابق، ص 22-23.

الشكل رقم 03: عناصر التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

يوضح الشكل أعلاه عناصر التنمية الاقتصادية التي تقوم بتصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، حيث يمكن تصحيح هذه الاختلالات من خلال عناصر التنمية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

لا شك أن مفهوما واسعا كالتنمية وما يتضمنه من معاني لا بد أن يسعى لتحقيق أهمية وعدد كبير من الأهداف يكون ورائها تحقيق التقدم للمجتمعات وهذا الأخير يعمل على نقل البلدان النامية إلى بلدان متطورة من الرفاه للوصول إلى ما تطمح إليه من تغير في جميع النواحي.

أولاً: أهمية التنمية الاقتصادية

تتمثل أهمية التنمية الاقتصادية في:¹

إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم، والتنمية تعمل على توفير الخدمات والسلع للأفراد بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة، وتعمل على تحسين الناتج المحلي على مستوى الاقتصادي مما تحقق التطوير الاقتصادي المنشود، التنمية وسيلة لتقليل الفجوة

¹ - صدام يوسف جميل دغس، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (1990-2015)، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت عمادة للدراسات العليا، السنة الجامعية 2018-2019، ص 32.

الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة،¹ وهناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على الحد من هذه الفجوة، وكذلك تحقيق الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية.²

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية في:³

(1) **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

(2) **تعديل التركيب النسبي بالنسبة للقطاعات:** ويعني عدم الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء إن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر في التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة لتقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل، مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.⁴

(3) **زيادة الدخل القومي:** هو من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها سبيلا للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.⁵

¹- حربي محمد موسى عربفات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل عمان -الأردن، الطبعة الثانية: 1997ص53.

²- قندازة جميلة، الشراكة العمومية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2017-2018، ص 76.

³- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت -كوزنيش المزرعة، السنة 2014، ص 26-27.

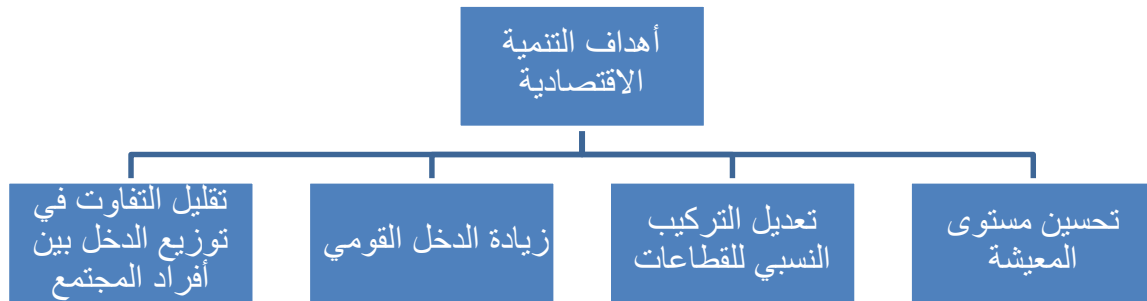
⁴- بن جموفايزة ودريس رشيد، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: "تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع"، بدون صفحة، الموقع الإلكتروني these.unif.btama.dz، تاريخ الاطلاع 27-04-2021

⁵- بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر والرؤية المستقبلية، الموقع www.univ.chlef.Dz، تاريخ الاطلاع 28-04-2021، ص05.

4) تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع: إن هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخل ما بين أفراد المجتمع في الدولة التي تسعى لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية يعتبر هدفا اجتماعيا أيضا، لأن معظم الدول التي تعاني من الدخل القومي وانخفاض في متوسط الفرد تعاني من اختلالات هيكلية في توزيع الدخل والثروات.¹

يمكن تلخيص أهداف التنمية الاقتصادية كما يلي:

الشكل رقم (04): أهداف التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

يوضح الشكل أهداف التنمية الاقتصادية، نلاحظ من خلاله للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، وينظر إلى التنمية على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى.

¹- صدام يوسف جميل دغش، المرجع السابق، ص34.

المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية

نعرض في هذا المبحث:

- 1) المطلب الأول: سياسيات التنمية الاقتصادية؛
- 2) المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية؛
- 3) المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: سياسات التنمية الاقتصادية

من بين سياسات التنمية الاقتصادية نذكر:¹

أولاً: سياسة التنمية الزراعية والريفية: تلخصت هذه السياسات التنموية فيما سمي "الثورة الخضراء" حيث سمح التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة في مجال علم الأحياء والكيمياء، بفتح آفاق لتطوير الزراعة من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات المتطورة، مما سمح بزيادة الإنتاجية أضعافاً كثيرة في القطاع الزراعي، ومواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض، إن هذه الاستراتيجية التي اعتمدها العديد من الدول النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان (الصين الهند، باكستان، المكسيك، وأندونيسيا) لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعادة توزيع الأراضي، وإنما إحداث انطلاق اقتصادي عن طريق استراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح ب:²

✓ توفير الاحتياجات الغذائية؛

✓ توفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية؛

✓ توفير سوق السلع غير الزراعية تبعاً للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين، ومن ثم ارتفاع الطلب الاستهلاكي؛

✓ توفير مدخلات الإنتاج الصناعي.

ثانياً: سياسة الصناعات المصنعة: إن محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة وهي تشكل تطبيق واقعي لنظرية النمو الغير المتوازن، حيث تعطي الأولوية للاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال لحراك اقتصادي، بنشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات المصنعة كقطب نمو

¹ - عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 100-101.

² - المرجع السابق، ص 99-100.

كفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية، التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، ومن ثم تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار للدفع إلى الأمام وإلى الخلف، وهو يرى هذه الصناعات في الفروع التالية:

✓ مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى؛

✓ الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية، إنتاج الطاقة (الصناعات البتروكيماوية).

ثالثا: سياسة إحلال الواردات: تستلهم هذه السياسة التي طبقتها دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بعض دول جنوب شرق آسيا بداية من السبعينات نظرية النمو المتوازن بالتركيز على إحلال الواردات بالتصنيع المحلي، مع تطبيق إجراءات دعم وإجراءات حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية قصد رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية.

إن من بين الأهداف المتوخاة في تطبيق هذه السياسة:

✓ زيادة معدلات الادخار والاستثمار من خلال الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية التي تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، فيرتفع معدل الادخار والاستثمار؛

✓ إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة؛

✓ توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

رابعا: سياسة ترقية الصادرات: تركز هذه السياسة على إنشاء صناعات تحويلية تعتمد كمدخلات المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية، وتنتج سلع استهلاكية مصنعة أو نصف مصنعة إلى الأسواق الدولية للاستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة، لذلك يطلق على هذه السياسة أحيانا سياسة إحلال الصادرات، أي إحلال الصادرات الحديثة (المصنعة) محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية.

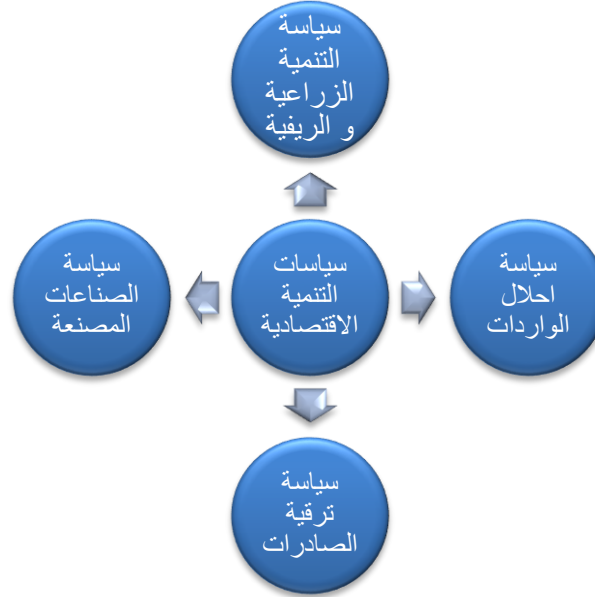
تمتاز هذه السياسة عن سابقتها (سياسة إحلال الواردات) بـ:

✓ توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير؛

✓ الاستفادة من وفرة الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج (الدول الغربية بالخصوص)

بمعنى آخر تعتمد على الأسواق الخارجية، عكس سياسة إحلال الواردات المتوجهة نحو الداخل باعتمادها على السوق المحلية.¹

الشكل رقم (05): سياسات التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

يبين لنا الشكل أعلاه مجموعة من بين سياسات التنمية الاقتصادية، وكل واحدة منها لديها دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن بين هذه النظريات نذكر:²

أولاً: نظريات النمو قبل الحرب العالمية الثانية

نذكرها كالتالي:

(1) نظرية آدم سميث: وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه "ثروة الأمم" عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية، وإن كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها:

¹ - المرجع السابق، ص 99-100.

² - بن بطو حياء، التأمينات الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء" مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2015-2016، ص 19.

✓ القانون الطبيعي؛

✓ تقسيم العمل؛

✓ تراكم رأس المال.

(2) **نظرية جون ستيوارت ميل:** ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكم سابق لنواتج عمل سابق، ويتوقف معدل تراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

✓ الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل؛

✓ إن الميل غير محدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة؛

✓ ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية.

(3) **نظرية شومبيتر:** تأثر "شومبيتر" بالمدرسة النيو كلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار "مالتوس" فيما يخص تناقضات الرأسمالية، وهو لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا بتجاوزها إنما تنبأ بانهايار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وظهورها في كتابه عن الدورات عام 1939.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار الفائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف شومبيتر هذه الحالة بالتدقيق النقدي.¹

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

يمكن تلخيصها فيما يلي:²

¹- المرجع السابق، ص19.

²- عبد اللطيف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص76.

جاءت هذه النظريات لتحل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها. انقسمت هذه النظريات في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم، واتجاه آخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية. هي كالتالي:

(1) **نظرية مراحل النمو لروستو:** استلهم روستو نظريته من تجارب الدول التي حققت نجاحا في ثورتها الصناعية لاسيما تجربة إنجلترا منذ عام 1780 وقد اعتبر في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وانطلاق التنمية هو مرحلة حاسمة من مراحل النمو التي قسمها إلى خمسة مراحل:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي: سلطة غير متحفزة للاستثمار، التوازن في الموارد والحاجات؛

ب. التهيؤ للانطلاق: قيام نخبة مؤهلة للقيام بالمقارنة والاستثمار، إنشاء دولة وطنية مركزية قوية؛

ج. الانطلاق: حدوث انقلاب جذري في قنوات الإنتاج، المناخ السياسي والمؤسساتي الملائم؛

د. السير نحو النضج: مرحلة طويلة نسبيا، ظهور قيم جديدة تهيئ لإصلاح اجتماعي عميق؛

هـ. الاستهلاك الواسع: ارتفاع الدخل بشكل كبير جدا، شيوع التنظيم الفعال.¹

(2) **نظرية نيلسون:** يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة وفق هذه النظرية كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي، يكون معدل الادخار من ثم معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تقضي إلى هذا الفتح هي كالتالي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل؛

- عدم كفاية طرق الإنتاج؛

- ندرة الأراضي القابلة للزراعة؛

- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.²

¹ - عبد اللطيف مصطفى، مرجع سابق، ص76.

² - مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، مقياس التنمية المستدامة، بعنوان: نظريات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 2013-2014، ص08.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تزامن تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية مع تطور مفهوميها، وأدى هذا التغير في المفهوم إلى ظهور العديد من المؤشرات التي لا يمكن حصرها جميعا، لذلك سيتم التطرق إلى أهمها.¹

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الإجمالية والنسبية وحركة المؤشرات الاجتماعية

تصف المؤشرات الاقتصادية خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد (الناتج الوطني الخام، الصادرات، الواردات....)، ويمكن أن تقدم على شكل متوسط بنسب من الكتلة الإجمالية (الدخل السنوي الفردي أو يتم تقديمها على شكل نسب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي (التصدير أو الاستيراد أو التجارة الخارجية أو الاستدانة) أو كنسب فيما بينها (خدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. ...) وأهم هذه المؤشرات:

(1) الناتج الوطني الخام أو الناتج المحلي الخام: الناتج الوطني الخام هو إجمالي قيم السلع التامة الصنع والخدمات المنتجة من مجتمع معين خلال سنة معينة، حيث يتم استثناء السلع الوسيطة. يضم الناتج الوطني الخام إنتاج المواطنين المقيمين في البلد وكذلك إنتاج المواطنين المقيمين خارج البلد، أما الناتج المحلي الخام فهو يشبه الناتج الوطني الخام حيث يضم كل الإنتاج المحقق على مستوى بلد معين بما فيه إنتاج الأجانب المقيمين في هذا البلد، لكن مع استثناء إنتاج المواطنين، المقيمين في الخارج؛

(2) الدخل الفردي: إن مقارنة الدخل أو الناتج الوطني بين البلدان لا يوضح مستوى النشاط الاقتصادي أو التنمية أو النمو لأن اختلاف عدد السكان يشوه هذه المقارنة، لذلك يتم حساب الدخل الفردي بقسمة دخل البلد على عدد السكان مما يشكل مؤشر عن مستوى حياتهم، ويسمح هذا المقياس بالمقارنة بين الدول ذات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة كما يسمح بمقارنة دخل البلد الواحد عبر الزمن (النمو). إلا أن الدخل الفردي لا يكشف توزيع ذلك الدخل الفعلي (كأي متوسط آخر)، ومن ثم يفقد هذا المقياس أهميته كلما كبرت نسبة السكان الذين يبتعد دخلهم الفعلي كثيرا عنه. وعندما يبتعد دخل غالبية السكان عن الدخل المتوسط المحسوب فهذا يعني جزءا صغيرا من المحوظين سيدفع دخلهم أعلى بكثير من هذا المتوسط نفسه وهذا ما ينطبق على العديد من الدول النامية؛²

(3) مؤشر عبء الإعالة: هذا المؤشر له علاقة بالانفجار السكاني الذي يمثل أحد خصائص المجتمعات المتخلفة؛ حيث أن الزيادة السكانية تقع في فئة الأعمار غير العاملة (الأطفال أقل من 15 سنة، أو الشيوخ

¹ - جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغربية والاستراتيجيات البديلة "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2016-2017، ص18.

² - المرجع السابق، ص18.

فوق 65 سنة) حيث يمثل عدد الأطفال أقل من 15 سنة في كينيا مثل نصف السكان، ومن ثم فإن ذلك يحمل المجتمع عبء إعالتهم.

يحسب مؤشر عبء الإعاقة بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر عبء الإعاقة} = \frac{\text{مجموع السكان فوق 65 سنة} + \text{مجموع السكان أقل من 15 سنة}}{\text{مجموع السكان بين 15 سنة و 65 سنة}} \times 100$$

تشير الإحصائيات إلى أن عبء الإعاقة في الدول النامية منخفضة الدخل سنة 2002 بلغ 70 وقد ارتفع هذا المعدل إلى 79 عام 2010 بعدما كان في حدود 2.3 عام 1990؛¹

4) حركة المؤشرات الاجتماعية: ظهرت في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توسيع الإحصائيات الاقتصادية لتشمل مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية. ومنها تخطيط التنمية وضمان التقدم نحو تحقيق أهدافها. توجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاهية.²

تمتاز تلك المؤشرات ببعض المزايا مقارنة بنصيب الفرد من الدخل الوطني منها:

✓ تهتم بالغايات والوسائل معا؛

✓ تظهر العديد من المؤشرات الاجتماعية جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط؛

✓ أنها تشير إلى فجوة التأخر، فبينما يرتب الدخل الفردي البلدان ترتيبا تصاعديا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى فبعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد، هكذا يختلف عن معنى فجوة التأخر، وسد الفجوة في جوانب معينة.³

ثانيا: مؤشر الحاجات الأساسية

نتيجة للقصور في أداء GNP (الناتج القومي الإجمالي) لدوره في التنمية جرت محاولات عديدة لتلافي ذلك القصور تنوعت إتجاهاتها من تصحيح الـ GNP إلى المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية. قد يكون "هايكس" و"ستربتيتن" أن منظومات الحسابات الاجتماعية التي أدمجت المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم موحد، لم تكن قادرة على تجاوز ناجح للمشكلات الصعبة التي واجهتها؛ كما أن محاولة تحسين الـ GNP كمقياس للرفاه الاقتصادي تفتقد الأساس المنطقي وتنتج خلطا في

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 48-49.

² محمد عدنان وديع، مسح التطورات في المؤشرات التنموية ونظريتها من GNP HDI، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 41.

³ أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2011، ص 54.

المفاهيم، وقد استخلص "هايكس" و"ستريت" أن استعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات لـ GNP وخصوصا إذا كان العمل على المؤشرات فتحصل في المناطق المركزية لمقاربة الحاجات الأساسية. قد قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية، واقتروا صيغا تضاف لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة، ويمكن تصنيف الحاجات وفق مدخل الإشباع إلى:¹

✓ الحاجات الممكن إشباعها بالتصرف الفردي مثل الحب والصداقة؛

✓ الحاجات الواجب إشباعها بالتصرف العمومي ومنظوماته مثل الأمن والرعاية؛

✓ الحاجات الممكن إشباعها من المدخلين معا.

تستعمل مؤشرات الحاجات الأساسية عدة استعمالات:

✓ تستخدم كمركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى الوطني؛

✓ قياس جهود منظومة الخدمات المقدمة عموميا؛

✓ على المستوى الدولي تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية.

المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية

يعتبر الشمول المالي عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية وحظي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم في تحسين فرص النمو ومكافحة الفقر، ولتنمية الاقتصادية عوائق ولا بد لها من حلول. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

(1) المطلب الأول: ارتباط الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية؛

(2) المطلب الثاني: دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية؛

(3) المطلب الثالث: عوائق وحلول التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ارتباط الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية

يرتبط الشمول بتنمية الاقتصادية من خلال عدة جوانب سنحاول التطرق لها فيما يلي:²

يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالخدمات المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد وتؤدي دورا محوريا في كفاءة الأسواق ولكافة القطاعات

¹ - محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص 47-48.

² - فتيحة مبروكي وهاجر زباني، واقع الشمول المالي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة لنيل شهادة ليسانس جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ص 30-31.

بما في ذلك الأفراد، كما تساهم الخدمات المالية في تحسين الناتج القومي وخلق الفرص. وفي ظل تنامي الخدمات المالية حجماً وأهمية يصبح تعذر الاستفادة منها أو الوصول إليها عقبة حقيقية أمام تحقيق فرص توليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي ولاسيما الفقراء منهم والنساء والشباب والمهاجرين.

فالشمول المالي يعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. إن تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، والحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تعد هذه المشروعات أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وكذلك أحد أهم مجالات خلق فرص العمل كما أن لهذه المشروعات انعكاسات إيجابية على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي. إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكبر من 95 في المائة من إجمالي الشركات في أغلب دول العالم، وتعتبر أحد أهم روافد النمو الشامل والمستدام وخلق فرص العمل في الاقتصاديات حيث أشارت دراسة صدرت عن مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في حوالي 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات النامية. إن دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يضيف السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي¹، إن زيادة نفاذ الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة إلى الفقراء ومحدودي الدخل كذلك أصحاب المشاريع الصغيرة وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، يعمل على حشد المزيد من المدخرات التي يوجه جزء منها نحو الائتمان، وتوجيه المزيد من الائتمان نحو هذه الفئات المستبعدة لتمكينهم من تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية مما يؤثر على تحفيز التنمية الاقتصادية.²

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية

بيّنت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية لتوفير لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية وكذلك الدخل، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية، وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلامة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، كذلك الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال؛

¹- المرجع نفسه، ص 30-31.

²- بدر شحدة حمدان، أثر الاشتغال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، المجلد 04، العدد 02، فلسطين، السنة 2008، ص 181.

حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تنتج إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التاجيري وغيرها. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة العمليات والقطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دوراً متزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي.

إن تطورات التكنولوجيا طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصرف الآلي، وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكبر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين عن فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار وتعريفهم بالمخاطر المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار، وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية والعمل على الحد من البطالة والفقر، ولذا من المهم أن يبدأ التثقيف المالي في المراحل الأولى من التعليم كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار. والتثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازيًا ومكملاً رئيسياً لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.¹

المطلب الثالث: عوائق وحلول التنمية الاقتصادية

تتنوع عوائق التنمية الاقتصادية بين عوائق اقتصادية واجتماعية ونظامية، والتي استلزمت البحث لها عن حلول تشمل الكثير من النواحي والمجالات.

أولاً: عوائق التنمية الاقتصادية

من بين العوائق نذكر:²

¹ - سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس ورام الله، 2016، ص 17-18.
² - زيان حرية، أثر إصلاحات قطاع الخدمات المصرفية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة مستغانم، مذكرة لنيل شهادة المستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017، ص 25-26.

1) المعوقات الاقتصادية

تعرض عملية التنمية في الدول المتخلفة العديد من المعوقات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب:

أ. **الحلقات المفرغة:** تواجه الدول المتخلفة العديد من الحلقات المفرغة منها الحلقة المفرغة في التعليم ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض الوعي للأفراد ومستوى تأهيلهم، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل ومن ثم القدرة على توفير الإمكانيات والحافز المطلوب للتعليم. هناك حلقة مفرغة في المجال الصحي مما يؤدي إلى الإصابة بالأمراض في هذه البلدان ومن ثم انخفاض الدخل والادخار والاستثمار، هذا يؤدي إلى انخفاض القدرة على توفير المتطلبات والرفع من المستوى الصحي مما ينجم عنه إبقاء المستويات الصحية منخفضة؛

ب. **السوق:** تعتبر نقائص السوق أبرز المعوقات التي تعرض عملية تحقيق التنمية في الدول المتخلفة وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة اقتصاد السوق الذي يعتمد على آلية السوق أساساً في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تطويرها، وذلك لأن السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج للنظر للسوق وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير. ذلك أن جمود عناصر الإنتاج وتحجر الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفاءة للموارد الاقتصادية المتاحة، ومن العوائق التي تحد من توسيع السوق عدم وجود طرق ووسائل نقل كافية وارتفاع التكاليف وهو ما يؤدي إلى عزلة الأسواق بعضها عن بعضها الآخر وبقيائها تتسم بالضيق والصغر، إذ أنها لا تندمج فيما بينها لتطوير أسواق كبيرة بسبب هذه الصعوبات إضافة إلى القيود الإدارية التي كثيراً ما توضع أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج التي تحد من توسيع السوق، إن ضيق نطاق السوق المحلية في الدول المتخلفة يعتبر من أبرز المعوقات التي تعرض عملية التنمية فيها؛

ج. **نقص الادخار:** دخول الدول المتخلفة في انخفاض الادخار بالرغم من تكافؤ توزيع الدخل، ارتفاع حصة أصحاب الدخل الملكية فيها؛ حيث أن الأغنياء أشد غنا والفقراء أشد فقراً نسبياً في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، والسبب انخفاض الادخار في هذه البلدان ويرجع ذلك إلى أن الجزء الأكبر من دخلها القومي يذهب في فئات المجتمع ويتسم انخفاض ميلها للادخار وباتجاهاتها الاستهلاكية هي فئات الملاك والتجار والمضاربين وغيرهم ممن يحصلون على دخول عالية تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي في الدول المتخلفة.¹

¹ - المرجع السابق، ص 26.

(2) عوائق سياسية ونظامية:

يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال سمير أمين أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية، وهذا بتعويضها، بدعم التنمية لديها، حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة، مما جعلها تعاني من تبعات ذلك:¹

أ. **التبعية السياسية:** وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمراتها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي، إذا لم تسر في نفس مسارها، كسنة التشريعات المختلفة، والتي قد تعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان.

ب. **عدم الاستقرار الأمني:** إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنع الاستقرار الأمن، الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنباً لاضطرابات العرفية والأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

(3) **عوائق اقتصادية اجتماعية:** قد تكون لعملية التنمية آثار سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمناً تدني دخولها، مما ينعكس سلباً على الأنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية زيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة، مما قد يكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم وتحسين مستويات معيشتهم، تقلص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة والغنية.²

ثانياً: حلول التنمية الاقتصادية

كما للتنمية الاقتصادية من عوائق لا بد من حلول، قامت الجزائر كغيرها من الدول النامية والدول العربية بالقيام بمجموعة من الإجراءات لمعالجة مشاكل التنمية السابقة الذكر كانت كما يلي:³

✓ إصلاح المنظومة البنكية والمالية في الجزائر من أجل مراعاة التطورات الحاصلة وكذا رفع من مردودية الاقتصاد الوطني وتسهيل المعاملات المالية للمواطن وبشكل حضاري؛

¹ - كبداني سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 33-34.

² - مرجع سابق، ص 33-34.

³ - زيان حرية، المرجع السابق، ص 26-27.

- ✓ وضع مؤسسات مرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دمجها في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تسخير سلاح الإشهار للتعريف بالمنتجات الوطني محليا ودوليا؛
- ✓ توجيه تكوين العنصر البشري في إطار احتياجات السوق الوطنية؛
- ✓ إصلاح جهاز العدالة وتفعيل دوره لما يخدم الصالح العام؛
- ✓ حماية البلاد من كل مظاهر الفساد والرشوة والتهريب؛
- ✓ مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير؛
- ✓ تفعيل المجتمع المدني في حشد وتطهير القدرات البشرية والمادية من أجل تحقيق التنمية؛
- ✓ مساندة متطلبات العصر بفتح قنوات التعامل مع كل البلدان التي تقدم مصلحتها؛
- ✓ تعزيز استثمار الأموال الجزائرية في الخارج في القطاعات الاستراتيجية بالاعتماد على الطاقة البديلة؛
- ✓ تدعيم قطاعات النقل والمواصلات وعصرنته لأنه المحرك الفعلي للاقتصاد الوطني.

خاتمة الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ويمثل النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لكل الدول، وذلك حتى تحافظ الدول المتقدمة على مستوى اقتصادها والرفي أكثر، أما الدول النامية فهي تسعى لتحقيق معدلات نمو موجبة حتى تتمكن من تنمية بلدانها وبذلك التخلص من حالة التخلف التي تعيشها وكذا التبعية التي تعاني منها، كما لاحظنا أن النمو الاقتصادي هو محرك التنمية الاقتصادية في حال التوزيع الجيد للدخل من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع والدفع بالاقتصاد نحو الأفضل. كذلك يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو يعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية أهداف التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دراسة حول الشمول

المالي في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

بعد ما تم التعرف من خلال الفصلين النظريين على مختلف الجوانب المتعلقة بالشمول المالي ركائزه سياساته، والتنمية الاقتصادية وأهميتها ودورها في الشمول المالي إلا أنها تبقى أفكار نظرية، ودعمنا هذا الجانب بالجانب التطبيقي عن طريق دراسة الشمول المالي في الدول العربية وفي الجزائر، ومن بين الدول العربية الأعلى نسبة من حيث الشمول المالي لبنان حيث تحتل المرتبة الأولى عربيا.

سوف نتناول في هذا الفصل:

- ✓ المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية؛
- ✓ المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، وبغرض التعرف على واقع الشمول المالي في العالم العربي سنتناول تحليلاً لأهم مؤشرات الشمول المالي وذلك في النقاط التالية:

- (1) المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية؛
- (2) المطلب الثاني: استخدام الانترنت في الدول العربية؛
- (3) المطلب الثالث: ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي.

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

في هذا المطلب نتطرق إلى مختلف مؤشرات الشمول المالي:

أولاً: مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية: تشير ملكية الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية إلى مدى قدرة هذه الأخيرة على تشجيع الأفراد على الادخار. يبين الجدول الموالي نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة و25 سنة:

جدول رقم (02): ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية كنسبة من البالغين فوق سن 15 و25 سنة في الدول العربية.

الدول	النسبة المئوية ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية					
	الذكور		الإناث		كبار السن	
	2014	2017	2014	2017	2014	2017
الجزائر	60,1	56	40,1	29	57,5	49
البحرين	79	86	66,7	75	85,5	85
الأردن	33,3	56	15,5	27	31,8	51
الكويت	97,3	83	64	73	75,3	81
مصر	18	39	9,2	27	17,3	46
العراق	14,6	26	7,4	20	12	26
عمان	62,4	57	32,9	33	52,2	50
موريتانيا	22,2	26	18,8	15	24,8	25
تونس	34,1	46	20,5	28	30,3	46
الإمارات	89,8	93	66,3	76	88,2	91
السعودية	99,2	72	98,7	58	10	76

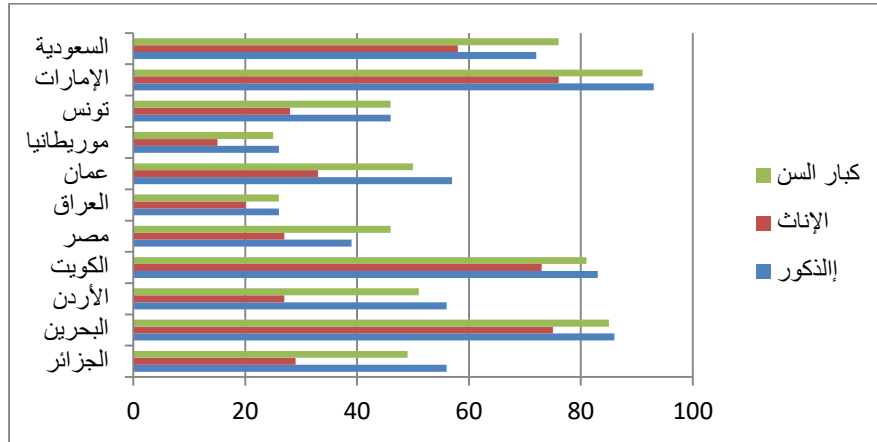
المصدر: رفيقة صباغ وسليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية، واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10،

العدد 02، 2020، ص 04.

يتضح من خلال الجدول أعلاه. أن نسبة ملكية الحسابات المصرفية شهدت تحسنا ملحوظا بالنسبة للذكور والإناث البالغين وكبار السن (أعمارهم فوق 25 سنة) ماعدا الجزائر والسعودية. وقد سجلت كل من الإمارات، والسعودية، ولبنان، والبحرين والكويت نسب معتبرة في تطور ملكية الحسابات المصرفية، مما يعكس اهتمام هذه الدول بقضايا الشمول المالي، كما نلاحظ وجود فجوة في امتلاك الحسابات المصرفية بين الجنسين، حيث تمثل حسابات الذكور ضعف حسابات الإناث في مجمل الدول العربية، مما يدل على ضعف ملكية الحسابات للإناث مقارنة بالذكور.

يمكن توضيح مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): امتلاك الأفراد البالغين الذين تزيد أعمارهم 15 سنة لحسابات في مؤسسات مالية رسمية لدى الدول العربية سنة 2017.

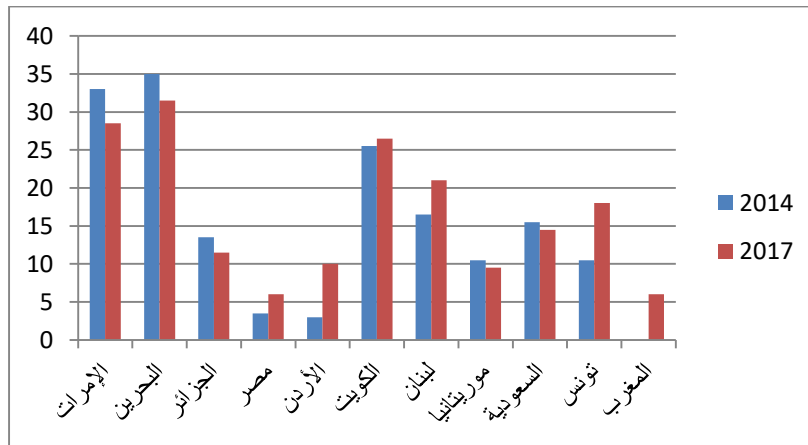


المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن الإمارات العربية تحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بمؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، في سنة 2017، تليها البحرين والكويت ومن ثم السعودية، وسجلت أقل نسبة في موريتانيا.

ثانياً: مؤشر الادخار في العالم العربي: بغرض التعرف على واقع الادخار في العالم العربي نستعرض من خلال الشكل التالي نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية.

الشكل رقم (07): نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال الأعوام 2014، 2017.



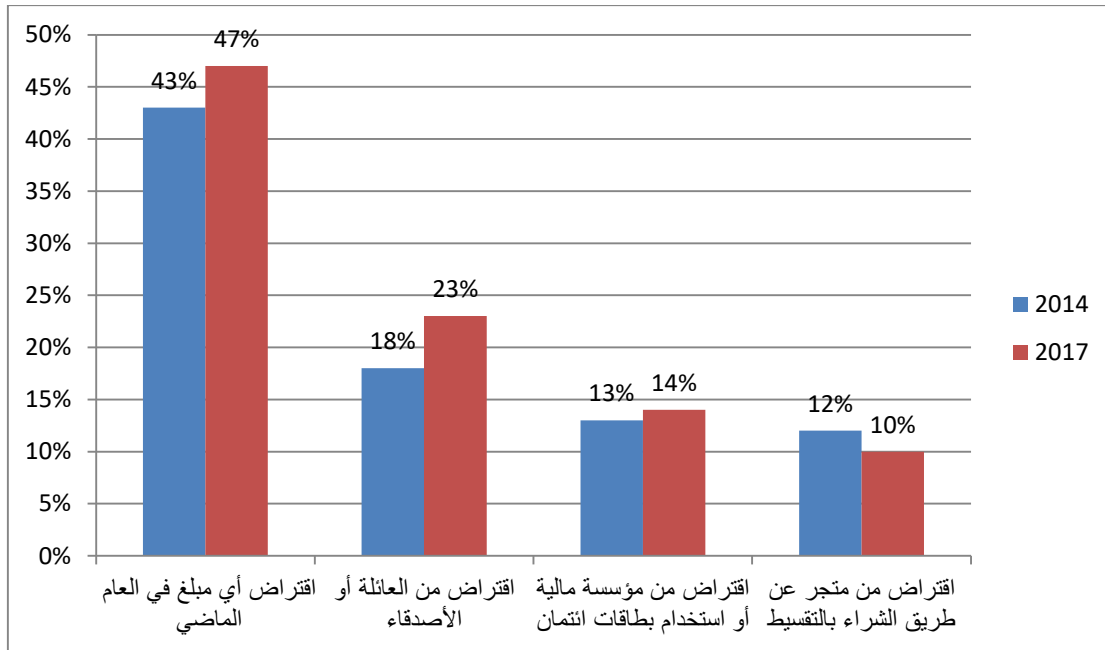
المصدر: يسر برنية ورامي عبيد حبيب أعطية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق

النقد العربي، ص 18.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن نسبة الأفراد المدخرين عرفت تفاوتاً بين الدول العربية، حيث سجلت أعلى نسبة خلال سنة 2017 بالبحرين والإمارات أما أقل نسبة فقد كانت في كل من مصر والمغرب، مما يتطلب ضرورة بذل الجهود التوعوية لتغيير السلوك الادخاري لدى الفرد في العالم العربي.

ثالثاً: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من المؤسسات المالية الرسمية والمستخدمين للبطاقات الائتمانية، ونوضح من خلال الشكلين سلوك الاقتراض في المنطقة العربية ونسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية في العالم العربي.

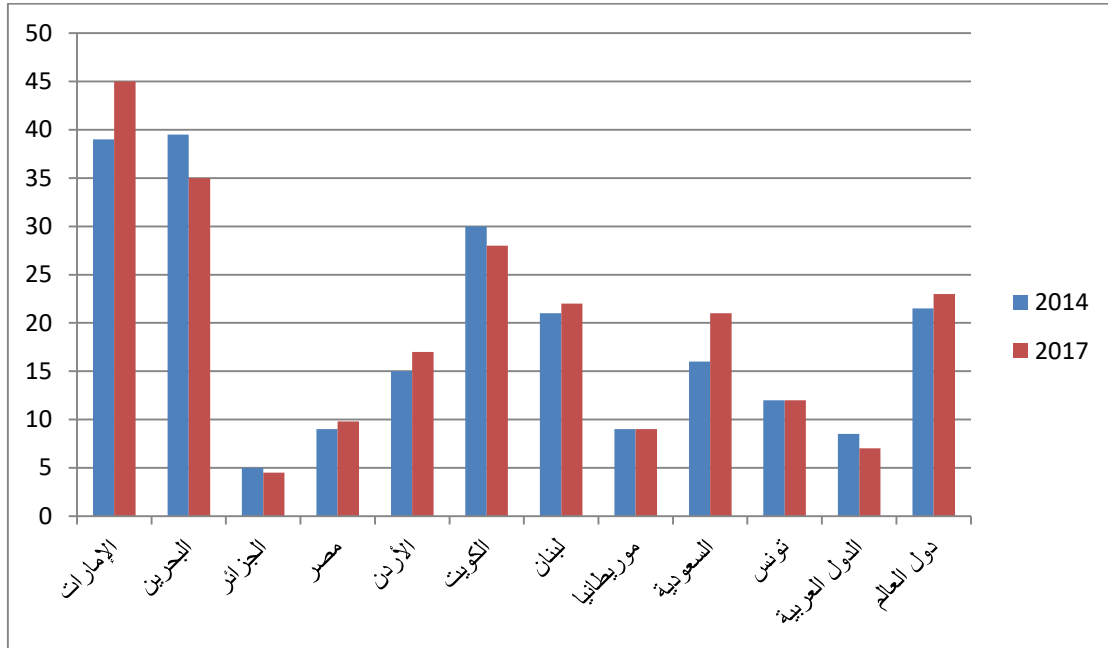
الشكل رقم (08): سلوك الاقتراض في المنطقة العربية لدى الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة.



المصدر: يسر برنية ورامي عبيد حبيب أعطية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص 19.

من خلال الشكل يتضح لنا بأنه رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقتراض في العالم العربي خلال سنة 2017، حيث بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ما نسبته 14% مقارنة بـ 13% خلال سنة 2014 إلا أنه يبقى ضعيفا ودون المستوى، إذ نلاحظ من خلال الشكل بأن سلوك الاقتراض في المنطقة العربية يتركز في الاقتراض من العائلة والأصدقاء، والذي عرف تطورا ملحوظا من 18% خلال سنة 2014 إلى 23% من خلال سنة 2017.

الشكل رقم (09): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة خلال سنتي 2014 و2017.

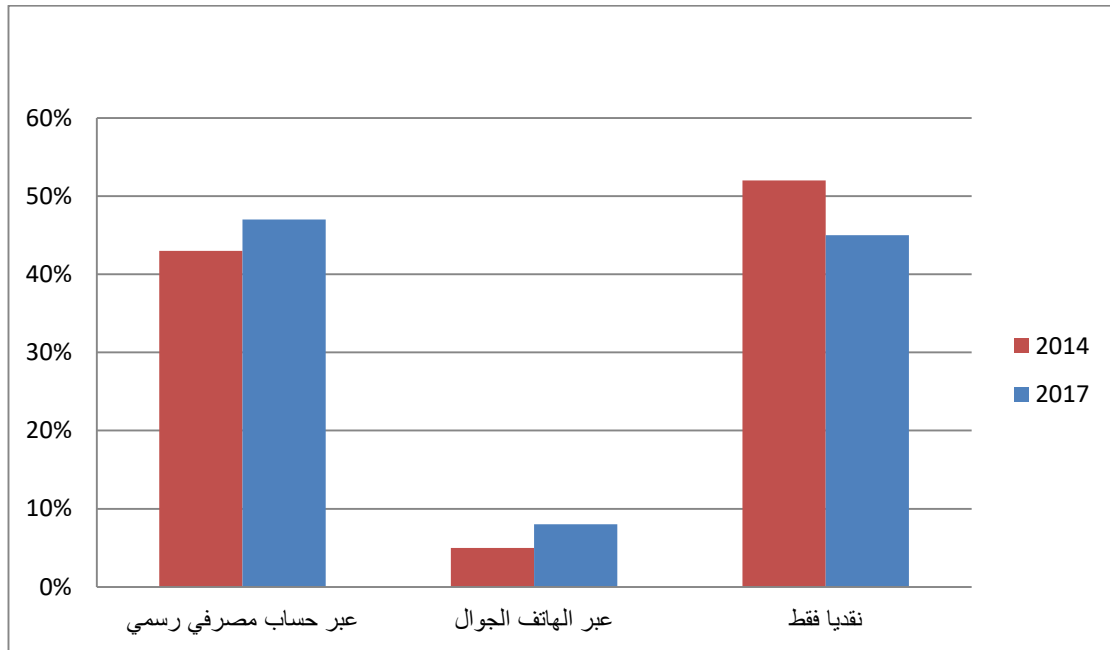


المصدر: يسر برنية ورامي عبيد حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص 19.

من خلال الشكل يتضح لنا بأن نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة قد عرفت تفاوتاً بين الدول العربية، وقد حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة اقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بلغت 46% تليها البحرين بنسبة 36% وسجلت أقل نسبة في الجزائر 5%.

رابعاً: مؤشر الخدمات المالية الرقمية: يعكس لنا هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين والذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة والذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية من خلال الحساب المصرفي وعبر الهاتف الجوال، ونوضح تطور هذا المؤشر في العالم العربي من خلال الشكلين التاليين:

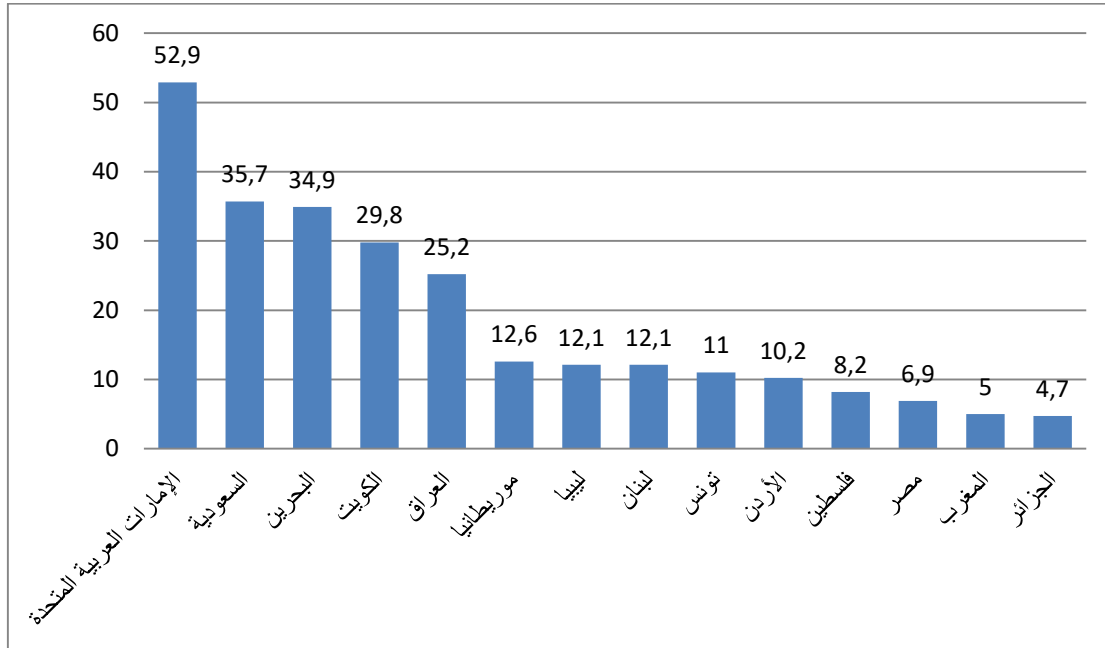
الشكل رقم (10): القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017.



المصدر: يسر برنية ورامي عبيد حبيب أعطية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد الدولي، ص 20.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية قد شهدت تحسنا إيجابيا، حيث ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الحسابات المصرفية الرسمية من 43% خلال سنة 2014 إلى 47% خلال سنة 2017، كما ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الهاتف الجوال من 5% خلال سنة 2014 إلى 8% سنة 2017 في حين نلاحظ تراجعاً في نسبة التحويلات النقدية من 52% خلال سنة 2014 إلى 45% خلال سنة 2017، وبغرض تفصيل أكثر سنستعرض من خلال الشكل الموالي نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في العالم العربي.

الشكل رقم(11): نسبة استخدام الهاتف أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي (كنسبة من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية) في الدول العربية خلال سنة 2017.



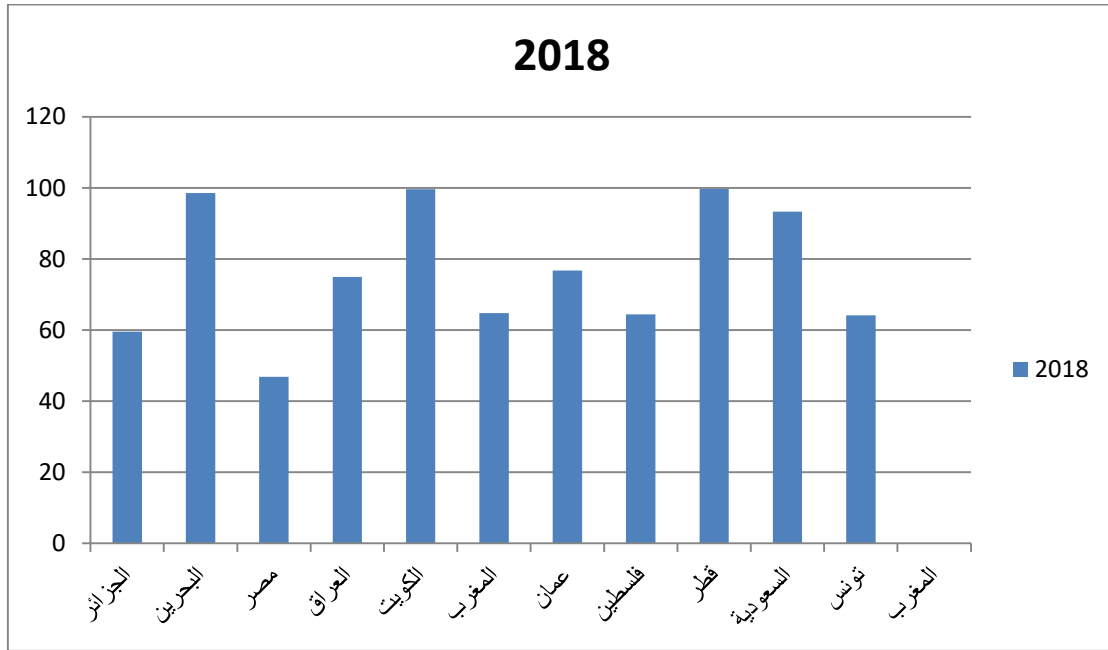
المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات(جانفي2019)، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد458، ص19.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن هناك تفاوت بين الدول العربية فيما يخص استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ52.9% تلتها السعودية بنسبة 35.7% ثم البحرين بنسبة 34.9%، في حين سجلت أدنى نسبة في الجزائر بقيمة 4.7%.

المطلب الثاني: استخدام الانترنت في الدول العربية

نوضح من خلال الشكل الموالي نسبة استخدام الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في العالم العرب.

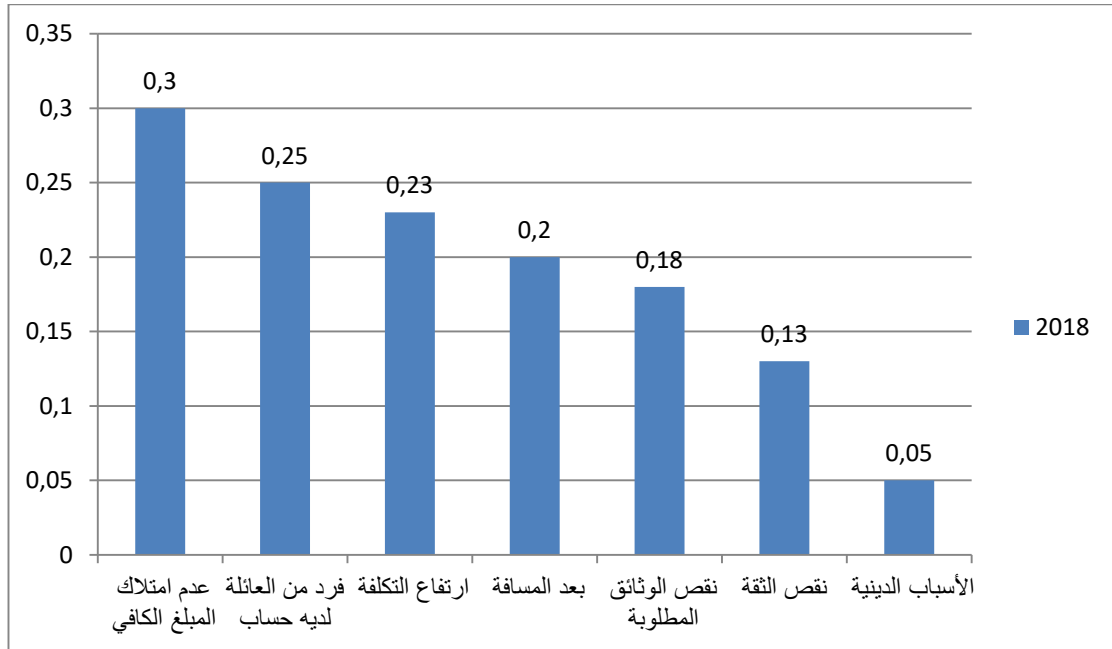
الشكل رقم (12): استخدام الانترنت في الدول العربية سنة 2018.



المصدر: فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019، ص 399.

يتبين من خلال الشكل اهتمام معظم دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر والكويت والإمارات والبحرين حيث تتراوح نسبة الأشخاص ما بين 98 و 99% في حين دول شمال إفريقيا فهي في مرحلة متوسطة لعدد مستخدمي الأنترنت 50 و 60% وهذا ما يؤكد تطور منطقة الخليج العربي في مجال الشمول المالي الرقمي وفق مؤشر نسب مستخدمي الأنترنت.

الشكل رقم (13): أسباب عدم امتلاك حساب في المصرف للدول العربية سنة 2018



المصدر: فلاق صليحة وآخرون تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019، ص 401.

يتبين من خلال الشكل أن عدم امتلاك حساب للأسباب الدينية صغير نسبيا على مستوى العالم، لكن النسبة تختلف من بلد لآخر كما يمكن أن يرتفع بشكل خاص في بعض البلدان الإسلامية، أي أن السبب الحقيقي هو عدم امتلاك المبلغ الكافي.

المطلب الثالث: ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي

الجدول رقم(03): ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017

الدولة	مؤشر الشمول المالي (%)	الترتيب
لبنان	51,70	37
عمان	46,90	42
الكويت	42,90	56
قطر	41	57
الأردن	38,58	68
الإمارات	33,9	76
المغرب	31,25	83
تونس	30,95	87
السعودية	25,68	102
ليبيا	20,58	109
فلسطين	21,36	121
مصر	20,98	123
الجزائر	9,85	137
السودان	5,92	143
اليمن	3	170

المصدر: سيد عميرة زهرة وبن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، ص

154.

تبين أن لبنان احتلت المرتبة 37 عالميا، تليها عمان في المرتبة 42، الكويت في المرتبة 56، قطر في المرتبة 57، الأردن في المرتبة 68، والإمارات في المرتبة 76، أما بقية الدول فقد تجاوزت مراتبها المائة، وهذا يؤكد أن الشمول المالي في الدول العربية متخلف، وهذه السمة لا تستثني الدول الثرية منها.

المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

- (1) المطلب الأول: أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي؛
- (2) المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر؛
- (3) المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الأول: أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي

من أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر هي كالتالي:¹

بناء على تصريح السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 أبريل 2020 تحت شعار "نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي"، سيمثل الانتقال لمرحلة جديدة لبنك الجزائر، الذي يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات التي تدخل في إطار التفكير في موضوع الطرائق العملية الواجب تنفيذها في مسائل الإدماج المالي، وذلك بالتنسيق مع كل الفاعلين في الساحة المصرفية.

تتعلق المرحلة الأولى المتوخاة، بتعليم وتحسيس فئة الشباب خاصة، بمبادئ وأصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة. ويحتل هذا الانشغال حاليا مكانة متميزة بين التدابير ذات الأولوية التي تسعى السلطات العمومية وبنك الجزائر لتجسيدها في أقرب الآجال.

لتحقيق هدف بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب، يعمل بنك الجزائر على وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، بغرض إشراكها في هذه المبادرة خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية.

في هذا الإطار، ركز البنك خلال لقاءه الأول في فبراير الماضي مع البنوك والمؤسسات المالية العامة، على مسألة الشمول كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، وكأداة فعالة للتنمية الاقتصادية ودعا كل الفاعلين إلى المساهمة الحثيثة في جهود التنمية من خلال المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاح السياسة الجديدة، وهذا يتطلب تجميع وتنسيق كل الجهود المبذولة.

كما طلب منهم تسجيل الشمول المالي كأولوية قصوى في برامجهم والتركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية، خاصة منها ذات العلاقة

¹ - صفية يوسف، وحسن مجبري، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة أدرار، ص 376

بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة، لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.

كما يتوجب على كل البنوك والمؤسسات المالية، عدم إغفال طبيعة جغرافية بلدنا الجزائر، والقيام بالتالي بتوسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن والتي تعرف البعض منها انعداما في الخدمات المالية، وفي نفس السياق يستحسن أن تعمل البنوك على دراسة طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوى كل المناطق حتى يتسنى لها توفير المنتجات التي تستجيب لانشغالات المتعاملين والمواطنين الموجودين هناك.

إضافة لما تقدم، فقد قام بنك الجزائر بتسطير برنامج عملي بالتنسيق المباشر مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العربي للشمول المالي، ويشمل هذا البرنامج الثري عدة نشاطات تحسيسية تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية العاملة عن طريق فروعها على مستوى القطر الوطني، حيث كان من المقرر أن تقوم بالتواصل المباشر مع تلاميذ المدارس والمتوسطات والثانويات وتعريفهم بمختلف النشاطات البنكية وكذا تبسيط المفاهيم المالية.

كان من المقرر أن تستمر هذه الحملة التحسيسية طيلة يوم 27 أبريل 2020، غير أن استفعال جائحة كورونا حال دون تحقيق برنامج النشاطات الميدانية المسطرة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي. يعمل بنك الجزائر على إرساء قواعد صلبة لتحقيق شمول مالي حقيقي، مستفيدا من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال.

في هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين، ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020، والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني وبفتح نافذة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة، استجاب بنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين ولتأكيد على عمق وتأطير المعاملات البنكية الإسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمن الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل المذكور.

تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجارة بأجهزة الدفع الالكترونية... إلخ)، وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مساهمة للتطورات التكنولوجية من جهة أخرى. سيستمر بنك

الجزائر في العمل على وضع آليات جديدة ومبتكرة للوصول إلى مرحلة الشمول المالي حسب المعايير المتعارف عليها دوليا.¹

المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، وفيما يخص النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2017، 2014، 2001. فهي تظهر في الجدول الموالي:²

الجدول رقم (04): أهم النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية (فوق السن 15 عاما)	33	50	43
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية (فوق السن 15 عاما) ذكور	46	61	56
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية (فوق السن 15 عاما) إناث	20	40	29
حساب القوى العاملة (فوق السن 15 عاما)	51	66	59
حساب خارج القوى العاملة (فوق السن 15 عاما)	18	35	29
حساب الريف (فوق 15 عاما)	24	42	44
ملكية بطاقة الائتمان (فوق 15 عاما)	1	6	3
ملكية بطاقة الدفع (فوق السن 15 عاما)	14	22	20
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (فوق 15 عاما)	1	2	3
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء (السن ما فوق 15 عاما)	25	13	19
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي (السن ما فوق 15 عاما)	-	-	8
ادخار الأموال في مؤسسات مالية (فوق 15 عاما)	4	14	11
ادخار الأموال عند العائلة أو الأصدقاء (السن ما فوق 15 عاما)	2	3	4
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	-	89	66

المصدر: سيد أعمر زينب ود شنيني رشيد، واقع وآفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر، جامعة أحمد دراية-أدرار- مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، ص 68.

¹ سيد أعمر زينب وشنيني رشيد، واقع وآفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر، جامعة أحمد دراية-أدرار- مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، ص 68.

² سيد أعمر زينب وشنيني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

يمثل الجدول أعلاه النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي خلال السنوات (2017، 2014، 2011)، كما تشير المعطيات إلى أن مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيد، حيث بلغ 33% سنة 2011، و50% سنة 2014، فيما كان 43% سنة 2017،¹ نلاحظ خلال 3 سنوات لا تتعدى 50%، أي أن الباقي لا يوجد لديهم أي حساب مالي أو هناك ما يمنعهم من فتحها، وهذا يعني أن الخدمات المالية حتى الآن ليست في متناول الجميع، بسبب:²

- عدم وجود ما يكفيهم من المال، عامل المسافة؛
- عدم الوصول إلى مزودي الخدمات المالية؛
- نقص الوثائق اللازمة لفتح حساب مالي؛
- انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية.
- هناك فجوة بين الجنسين تقدر بحوالي 20% خلال الثلاث سنوات في امتلاك حسابات مالية، يرجع لعدم امتلاك النساء الماكثات في البيت لحسابات مالية، أغلب من يفتح الحسابات المالية هم من القوى العاملة، فأغلب البطالين لا توجد عندهم دوافع لفتح حسابات مالية؛
- من يملكون حسابات في الريف أقل من المدن، وهذا لعزوفهم هم أيضا؛
- من يملكون بطاقات الائتمان التجاري أقل من 6% من خلال ثلاث سنوات، لعدم وجود ائتمانات تجارية؛
- الذين يملكون بطاقات الدفع (مصرفية أو بريدية)، لا يتجاوزون 22% خلال ثلاث سنوات؛
- الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية جدا لا يتجاوز 3% خلال ثلاث سنوات؛
- الاقتراض من العائلة والأصدقاء لا يتجاوز 25% خلال ثلاث سنوات، وهي تشمل التحويلات فيما بينهم؛
- دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي بلغت 8 بلمئة خلال سنة 2017، وهو ضئيل جدا؛
- ادخار الأموال في مؤسسات مالية لا يتجاوز 14 بلمئة، لعدم الثقة أو عدم وجود ثقة ادخارية؛
- ادخار الأموال عند العائلة أو الأصدقاء لم يتجاوز 4%، وهي نسبة ضئيلة جدا؛
- وصول المدفوعات الحكومية للأفراد مرتفع جدا في سنة 2014، وفوق المتوسط في سنة 2017 ويرجع ذلك لسياسة الدعم الحكومي للمواطنين.

¹- زوليلة كنيذة ورمضان مروى وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، ص 102.

²- سيد أعمر زينب وششيني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي في الجزائر والعوامل المساعدة في تعزيزه

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التحديات والعوامل المساعدة في تعزيز الشمول المالي.

أولاً: تحديات الشمول المالي

يعد القطاع المصرفي المالي من الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، أين كانت له انعكاسات سلبية خلال ظهور الأزمة المالية العالمية 2008، واتضحت آثاره على الدولة النامية من بينها الجزائر البعض منها:¹

- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة ومن ثم صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر؛
- ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية التي كانت من مظاهرها ارتفاع في أسعار المواد الزراعية بـ 04.1%..إلخ؛
- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخل الصادرات فإن الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى استنزاف الموارد لا سيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة؛
- معدل النمو 2009 قدر بـ 02.2%، وهو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة ولهذا واجهت المشاريع الجزائرية عدة صعوبات؛
- رغم بعض الصعوبات التي تم ذكرها إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بطريقة مباشرة بل بطريقة غير مباشرة مما وجب اتخاذ قرارات والتي تعتبر أحد إفرازات الشمول المالي نذكر منها:
- من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي والسياحي والخدمات؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة؛
- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

ثانياً: العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تقع على البنك المركزي مسؤولية صياغة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي باعتباره المشرف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، فالبنك المركزي هو الذي يمنح الترخيص والاعتماد، وهو الذي يتابع كل

¹ - كنيذة زوليفة ورمضان مروى وآخرون، مرجع سابق، ص 103.

تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره، حيث تبرز أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي من خلال:¹

- تحديات المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛
- تحديات سبل وآليات المعوقات والتحديات؛
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيدة واحدة؛
- تطوير البنية التحتية المالية؛
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية وتحسين بيئة ممارسة الأعمال؛
- السعي لابتكار آليات جديدة لادخار، وتقوم بتوفير فرص للاستثمار؛
- تنافس البنوك يتيح الفرص أمام العملاء ليكون من السهل على أصحاب المشاريع الصغيرة التعامل مع البنوك.

¹ - المرجع السابق، ص104.

خاتمة الفصل الثالث

بالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر والذي يلعب فيه بنك الجزائر دورا رئيسيا إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع، لأننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات خاصة في البلدان الفقيرة من العالم، وتعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفا، في مدى استفادة المجتمعات العربية من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي بالمنطقة. الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه في الدراسة، تبين لنا أن الشمول المالي هو مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت. أما التنمية الاقتصادية فهي عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد. والدول تسعى جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي للوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة في المناطق الريفية. وبنك الجزائر يلعب دورا رئيسيا إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع.

أولا: نتائج البحث

- ❖ التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية؛
- ❖ زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة؛
- ❖ التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في القيم والعادات وسلوك الأفراد؛
- ❖ التنمية الاقتصادية عملية يتم من خلالها الانتقال من حالة النقص إلى حالة الترخف؛
- ❖ تعمل التنمية الاقتصادية على تحسين مستوى معيشة السكان؛
- ❖ يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ❖ الشمول المالي يقدم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر؛
- ❖ الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية؛
- ❖ إن تحقيق الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي والمصرفي؛
- ❖ تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي، لهذا لابد من تحديد هذه المعوقات بدقة ومعالجتها للمضي قدما في تحقيق الشمول المالي؛
- ❖ هناك تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي بين دول العالم العربي؛
- ❖ عدم وجود إحصائيات للشمول المالي في الجزائر.

ثانيا: اقتراحات البحث

- الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- القيام بإجراء ملتقيات علمية وأيام دراسية من أجل دراسة ومناقشة كل ما من شأنه زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط به من قضايا وسياسات وبرامج؛
- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق بالبنية المالية التحتية لتدعيم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية ونظم وسائل الدفع والتسوية؛
- ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع، في الدول العربية، ولا سيما فئة الدخل المحدود والنساء والشباب الذين يساهمون في تحقيق الشمول المالي؛
- زيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والبشرية في المنطقة العربية؛
- ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى ارتفاع الوعي للأفراد ومستوى تأهيلهم، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وارتفاع الدخل؛
- إتاحة التمويل من طرف البنوك بإجراءات ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية؛
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

ثالثا: آفاق البحث

انطلاقا من نتائج الدراسة وتوصياتها وكآفاق لدراسات مستقبلية نقترح:

- أهمية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي لتحقيق التنمية؛
- واقع وآفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر؛
- الشمول المالي ودوره في تمكين المرأة؛
- دراسة واقع التنقيف المالي في الدول العربية كآلية لتعزيز الشمول المالي فيها.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- (1) أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
- (2) حربي محمد موسى عريفات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الناشر: دار الكرمل عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 1997.
- (3) رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.
- (4) عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت - كوزنيش المزرعة، السنة 2014.
- (5) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان، 2015.
- (6) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص - النظريات - استراتيجيات - المشكلات، مطبعة BP البحيرة، 2008.
- (7) محمد عدنان وديع، مسح التطورات في المؤشرات التنمية ونظريتها من GNP وHDI، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

ثانياً: البحوث الجامعية

- (8) بن كردة رشيد، أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة "مركز الضرائب"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017.
- (9) بن يطو حياة، التأمينات الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء "CASNOS" مستغانم، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، 2015-2016.
- (10) جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2016-2017.

- 11) حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، 2017.
- 12) زيان حرية، أثر إصلاحات قطاع الخدمات المصرفية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة مستغانم، مذكرة لنيل شهادة المستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017.
- 13) سيف الإسلام وخميس عبد الخالق قفيشة، واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة الخليل 2020.
- 14) صدام يوسف جميل دغس، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (1990-2015)، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت عمادة للدراسات العليا، السنة الجامعية 2018-2019.
- 15) ضيف محمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2002)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة الجامعية 2014-2015، جامعة الجزائر-3.
- 16) فتحة مبروكي وهاجر زياني، واقع الشمول المالي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة لنيل شهادة ليسانس جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
- 17) قندازة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2017-2018.
- 18) قيس عماد أحمد العدوان، أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية في دول مختارة من العالم الإسلامي، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة آل البيت عمادة الدراسات العليا، المعهد العالي للدراسات الإسلامية سنة الجامعية 2018-2017.
- 19) كبداني سيدي حمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2012-2013.
- 20) نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، 2013 - 2014.

ثالثاً: المجالات والمقالات

- (21) أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، جامعة النهرين، بغداد، 2018.
- (22) آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قامة، عدد 3 مجلد 10، سبتمبر 2018.
- (23) أيمن بوزانة ووفاء حمبوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات الاقتصادية 2021.
- (24) بدر شحدة حمدان، فلسطين، أثر الاشتغال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، المجلد 04، العدد 02، السنة 2008.
- (25) بطاهر بخة وعقون عبد الله، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر، بيومي 27، 28 نوفمبر، 2018، المركز الجامعي الخميس مليانة.
- (26) بعوني ليلي، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسات مقارنة لنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1970-2010) مجلة دراسة في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 2017.
- (27) بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة.
- (28) بنك الجزائر، الشمول المالي، الجزائر، 2017.
- (29) بهناز علي القرة، الشمول المالي، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، لندن، 2017.
- (30) بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، جامعة زيان عاشور الجلفة بالجزائر 2019.
- (31) بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته، مجلة اقتصاد المال والأعمال، عدد 2، المجلد 4.
- (32) بولحبال سميرة وحاكمي نجيب الله، أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية، مجلة أبحاث، العدد 1 جوان، 2019.
- (33) جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.
- (34) جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.

- (35) جمال محمود عطية وآخرون، التجارب الدولية في الشمول المالي (دراسة قياسية مقارنة)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 1، 2019.
- (36) حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 23.
- (37) سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2016.
- (38) سيد أعمار زينب ود شنيبي رشيد، واقع وآفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر، جامعة أحمد دراية-أدرار - مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي.
- (39) صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 2، جوان 2019-2020.
- (40) صفية يوسف، وحسن مجبري، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة أدرار.
- (41) صليحة فلاق وسامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تقرير الشمول المالي بالعالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 1، مجلد 21، الشلف، 2020.
- (42) صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، محافظي المصارف المركزية ومصارف النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة.
- (43) صورية شنيبي والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، 2018.
- (44) عبد الرحمن نجم وعبد المشهداني، الشمول المالي وفعاليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي.
- (45) عبير مصطفى عبد الفتاح، التنمية الاقتصادية في مركز الرشيد، مجلة مركز البحوث الجغرافيا والكارتوجرافية، سنة 2010، العدد 31، الهيئة المصدرة عواد حامد محمد موسى وآخرون، جامعة المنوفية.
- (46) عمار ياسين أو سياق وشفافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020.
- (47) فضيل البشير، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، عدد 1، مجلد 6، 2020/6/29.

- (48) فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، عدد 4 مجلد 7، الشلف، 2019./12/31
- (49) كنيذة زوليفة ورمضان مروى وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة.
- (50) محمد بن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 15، مجلد 8، الجلفة، 2018.
- (51) مخام عطية وطامن مسعود، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 18، العدد 03، جامعة الجلفة.
- (52) مفتاح غزال ومراد بركات، الثقافة المالية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاديات معاصرة، 2020/1/3.
- (53) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل أبرز التحولات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكاد.
- (54) ميسم الصغير، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد، العدد 2، جوان 2012.
- (55) نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الحديدي، الجزائر، 2019/9/6.
- (56) هبة عبد المنعم و كريم زايد، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات المتحدة.

رابعا: محاضرات جامعية

- (57) نفوت وفاء، التنمية مبادئ ومفاهيم عامة، مقياس نظرية التنمية الاقتصادية، سنة الجامعية 2019-2020.

خامسا: المنشريات

- (58) نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، إضافات مالية ومصرفية -الشمول المالي، سلسلة ثامنة، العدد 7، الكويت 2016.

سادسا: المواقع الالكترونية

(59) بن جمو فايزة ودريس رشيد، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: "تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع"، بدون صفحة، الموقع الإلكتروني these.unif.btama.dz، تاريخ الاطلاع 27-04-2021.

(60) بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر والرؤية المستقبلية، الموقع www.univ.chlef.Dz، تاريخ الاطلاع 28-04-2021.

(61) على إبراهيم، الشمول المالي ودوره في التطور المصرفي، تاريخ الإطلاع: 16-40-2021 في الموقع الإلكتروني: [www. Egy -press.com](http://www.Egy-press.com).

(62) الهويات الرقمية وتعميم الخدمات المالية، متاح على الموقع: [https: www. findegateway-](https://www.findegateway.org) تاريخ الإطلاع 2021/4/30.

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
1	أبعاد الشمول المالي	11
2	حلقات الفقر المغلقة	22
3	عناصر التنمية الاقتصادية	36
4	أهداف التنمية الاقتصادية	38
5	سياسات التنمية الاقتصادية	41
6	امتلاك الأفراد البالغين الذين تزيد أعمارهم 15 سنة لحسابات في مؤسسات مالية رسمية لدى الدول العربية سنة 2017	57
7	نسبة الافراد المدخرين في الدول العربية خلال العوام 2014،2017	57
8	سلوك الاقتراض في المنطقة العربية لدى الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة	58
9	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة خلال سنتي 2014 و2017	59
10	القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017	60
11	نسبة استخدام الهاتف أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي (كنسبة من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية) في الدول العربية خلال سنة 2017	61
12	استخدام الانترنت في الدول العربية سنة 2018	62
13	أسباب عدم امتلاك حساب في المصرف للدول العربية سنة 2018	63

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
1	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	32
2	ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية كنسبة من البالغين فوق سن 15 و 25 سنة في الدول العربية	56
3	ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017	64
4	أهم النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	67-68

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

واجهه

إهداء

شكر وتقدير

خطة البحث

مقدمة

أ- د

02	الفصل الأول: مدخل للتعريف بالشمول المالي
03	المبحث الأول: عموميات حول الشمول
03	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول
05	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول
07	المطلب الثالث: خصائص وأبعاد الشمول
11	المبحث الثاني: سياسات ومبادئ وركائز الشمول المالي
11	المطلب الأول: سياسات ومبادئ الشمول المالي
15	المطلب الثاني: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي
18	المطلب الثالث: مظاهر الشمول المالي والعوامل المفسرة له
21	المبحث الثالث: تحديات ومعوقات الشمول المالي وحلولها
21	المطلب الأول: آثار ضعف لاشتمال المالي واستراتيجيات معالجته
23	المطلب الثاني: تحديات ومعوقات الشمول المالي
28	الفصل الثاني: مدخل للتعريف بالتنمية الاقتصادية
30	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
30	المطلب الأول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما
33	المطلب الثاني: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية وعناصرها
36	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية
38	المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية
39	المطلب الأول: سياسات التنمية الاقتصادية
41	المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية
44	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية
46	المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية
46	المطلب الأول: ارتباط الشمول المالي في التنمية الاقتصادية
47	المطلب الثاني: دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية
48	المطلب الثالث: عوائق وحلول التنمية الاقتصادية

53	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول الشمول المالي في الجزائر
55	المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية
55	المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية
62	المطلب الثاني: استخدام الانترنت في الدول العربية
64	المطلب الثالث: ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي
65	المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر
65	المطلب الأول: أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي
67	المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر
69	المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي في الجزائر والعوامل المساعدة في تعزيزه
70	خاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع
82	فهرس الجداول والأشكال
85	فهرس المحتويات
88	ملخص

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية، من خلال التطرق لمفهوم الشمول والتنمية الاقتصادية، والتركيز على مؤشراتهم، ثم عرض كل من معوقات وحلول الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

بينت النتائج أن الشمول المالي من خلال تجاربه يرجع بالنفع على الاقتصاد والمجتمع لأنه يساهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية. واجهت الجزائر بعض الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي وعدم وجود إحصائيات له في الآونة الأخيرة، لذلك لابد من تحديد هذه الصعوبات ومعالجتها بدقة، كتدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي، وابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع.

Summary :

This study aims to demonstrate financial inclusion as a mechanism to advance the pace of economic development, by addressing the concept of inclusion and economic development, focusing on their indicators, and then presenting both obstacles and solutions to financial inclusion and economic development.

The results showed that financial inclusion through its experiments is beneficial to the economy and society because it contributes to reducing poverty and achieving development. Algeria has faced some difficulties in its embodiment of financial inclusion and the lack of statistics for it in recent times, so it is necessary to identify and address these difficulties accurately, such as strengthening the basic pillars of financial inclusion, and creating modern low-cost tools to deliver banking services to all segments of society.